دعوى التعارض بين نصوص القرآن الكريم

Contradiction Claim between the Texts of the Holy Qur'an

سامي عطا حسن

Sami Ata Hassan

قسم اصول الدين، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن

بريد الكتروني: sami_ata@yahoo.com

تاريخ التسليم: (٢٠٠٨/١٠/١٢)، تاريخ القبول: (٢٠٠٩/١١/١٦)

ملخص

أقامَ اللهُ الحُجَّةَ على العرب وغيرهم، ونَصَبَ الدلائل على صِدقِ نبيه الكريم، وأن القرآن كلامه تعالى، ومعجزة نبيه - صلى الله عليه وسلم -، وحجته على خلقه، وأنه خالٍ تماماً مما يكون في كلامِ الخلق من التعارض الحقيقي، والاختلاف، والتناقض. فالمتدبرُ للقرآن لا يجدُ فيه تعارضاً حقيقياً، ولا يلمس فيه تناقضاً، لا في فصاحة أسلوبه، وبلوغه أقصى درجة من البيان والإعجاز، ولا في أخباره عن المبدأ والمعادِ، وسائر المغيبات. وقد نزل القرآن الكريم على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بين ظَهراني قَومٍ كانوا أحرصَ الناس على أن يجدوا فيه مَطعناً، أو يُدركوا فيه مَغمزاً، ولو وجدوا فيه تعارضاً لتعلقوا بهِ وأشاعوه، وأسرعوا بالردِّ عليه، فسكوتُهم وإقرارُهم بفصاحته، أوضحُ دليلٍ على براءةِ القرآن، وَخُلُوه من التعارض والتناقض والاختلاف. وقد يتوهم القارئ المتعجل لآيات القرآن الكريم، أو يتبينُ لذي النظرة القاصرة، أن بين بعض آياته تعارضاً واختلافاً، نتيجة إشكالٍ في اللفظ، أو استعارةٍ فيه، أو ظناً منه أن هناك تعارضاً، ولكن سرعان ما يزول هذا الوهم، وذلك الظن، بعد التدبر الدقيقِ، والنظرةِ الفاحصة، فكان هذا البحثُ لإلقاءِ الضَّوء على بعض هذه الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض والاختلاف، لبيان أن كلام الله مُنَزَّهٌ عن ذلك.

Abstract

God set the confutation to Arabs and the other nations, and erected all evidences that support his prophet Mohammed, and that the holy Qur'an is his own words and the miracle of profit Mohammed, it's the confutation to his creatures and extremely empty of what it could b in the human's words of many disagreements and contrariety. The contemplator of the holy Qur'an don not find any real contradiction; don’t perceive any contrariety, not in eloquence in it’s style, it's miraculous, nor it's notification about the origins, reiterated and every hidden it tells about. Qur'an has been sent to Prophet Mohammed while he was among people who desired to find any defect in it, or over take any fault. And if they found any contradiction they would have stuck to and announce it and hurry up to reply, hence their silence and the conceding of it's eloquence is the definite testimony of it’s exempt form the contradiction. Probably the quick reader of it’s verses find that there is some contradiction between it’s verses because of a problem in spelling, or inclusion of metaphors in it, he might believe that there is a contradictions, but not along time this imagination vanishes after a well weighing from an examiner perspective. Therefore this research is to illuminate some verses people mislead by the outstanding and trapped in contradiction and contrariety. This research is to represent that God's words are far above that.

مقدمة

القرآن الكريم، كتاب الله الخالد، ومعجزة رسوله محمد - صلى الله عليه وسلم -، التي لا تفنى، وهو كتاب منتظم الآيات، متعاضد الكلمات، لا نُفورَ فيه ولا تعارض، ولا تضاد، ولا تناقض، صِدقٌ كُلُّها أخبارُه، عَدلٌ كلها أحكامُه، وصَدقَ الله تعالى إذ يقول: **(أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآَنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا)** (١).

فهذه الآية تنفي عن القرآن الكريم التعارض في معانيه ومبانيه، أما من جهة المعنى، فلا تجد آية تُثبت معنىً تُعارضه وتنقضه آية سواها، ولا يَرِدُ على ذلك الناسخ والمنسوخ فإن ذلك ليس من التعارض، ولا من الاختلاف في شيء؛ لأن النسخ رفعٌ لحكم، وإثباتٌ لآخر، ولا يَرِدُ على ذلك أيضاً مُوهم الاختلاف، فإنه متناقض في نظر من لا نَظَرَ له، لكن عند التدبر يتم التوفيق والالتئام.

ولا يَرِدُ على ذلك أيضاً الاختلاف بين قراءاته، فهو اختلاف تنوع، وليس اختلاف تضاد وتناقض، ولذلك فإن القُرّاء لم يعترض بعضهم على بعض، فالكل صحيح ما دام مستوفياً لشروط القراءة الصحيحة، وأخيراً لا يرد على ذلك الاختلاف حول تفسيره، أو وُجوه إعرابه أو معاني لُغاته؛ لأن ذلك ليس اختلافاً في القرآن، بل هو اختلاف في كلام البشر عن القرآن.

---

(١) النساء: ٨٢.

والاختلافُ لفظٌ مشترك بين معانٍ، وليس المراد نفي اختلاف الناس فيه، بل نفي الاختلاف عن ذات القرآن، فهو منهاج واحد في النظم مناسب أوله آخره، وعلى مرتبةٍ واحدة في غاية الفصاحة، ومَسوقٍ لمعنى واحد، وهو دعوة الخلق إلى الله تعالى، وإلى عِمارةِ الدنيا بالدين.

وقد تناولتُ في هذا البحث قضية التعارض بين آيات القرآن الكريم،التي أضحت ذريعةً للمؤولين الذين أساءوا التأويل، والطاعنين الذين يثيرون الشكوك حول القرآن.

ولا ريب أن العناية بمثلِ هذا الموضوع في دراسةِ كتاب الله، تُسهمُ إلى حدٍ كبيرٍ في الوصول إلى فهمِ كتابِ الله فهماً صحيحاً، وإدراك ما يُوهم اللَّبس، ويُوقعُ في الخطأ، ودفعِ الشبهات التي تُلصَقُ بالقرآن الكريم نتيجةً لعدم تدبر معاني المفاهيم القرآنية وإدراكها، فليس ثَمةَ تناقضات أو مشكلات حول استقامة النص القرآني، الذي يتمثل في نسيجٍ مُتلاحم، لا خَلَلَ فيه، ولا تعارض، ولا اضطراب.

وقد جعلته في مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة، على النحو التالي:

ففي المقدمة: تحدثت حديثاً عاماً عن هذا الموضوع، وبينتُ أن آيات القرآن الكريم لا اختلافَ فيها ولا تعارض، وإن وُجد اختلافٌ فهو اختلافُ تنوعٍ لا اختلافُ تضاد.

وفي المبحث الأول: تحدثت فيه عن معنى كلمة التعارض في اللغة والاصطلاح.

وفي المبحث الثاني: تحدثت عن مذاهب العلماء في جواز أو وقوع التعارض الحقيقي في القرآن.

وبينت في المبحث الثالث: تاريخ دعاوى التعارض، ودوافعها.

وتعرضت في المبحث الرابع: لذكر الكتب التي دَوَّنت دعاوى التعارض.

وفي المبحث الخامس: ذكرت أمثلةً قرآنية قيل إن فيها تعارضاً وتضارباً، وبَيَّنتُ أنَّ تَوَهُّم التعارض سيزول عند تدبر تلك الآيات.

وفي الخاتمة: ذكرت أهمَّ ما توصلتُ إليه من نتائج.

وحين تناولتُ هذا الموضوع، كنتُ أعلمُ أن كثيراً من الباحثين قد سبقوني إلى تناوله، ومع ذلك قَوِيت رغبتي في معاودة النَّظر فيه، وكُلي ثقة في أن أُقَدِّمَ شيئاً جديداً ونافعاً.

والله أسأل أن أكون قد وُفِقتُ في إعطاء هذا الموضوع حقه، فهو سبحانه من وراء القصد، وهو حسبي ونعم الوكيل.

المبحث الأول: معنى التعارض في اللغة والاصطلاح

معنى التعارض في اللغة: التعارض مصدر من باب التفاعل، وفعله يقتضي فاعلين فأكثر، فإذا قلت: تضارب زيدٌ وعمرو، يكون المعنى: تشارك زيد وعمرو في الضرب الذي حدث. وإذا قلنا: تعارض الدليلان، كان المعنى: تشارك الدليلان في التعارض الذي وقع بينهما.

والتعارض مأخوذ من العُرض – بضم العين -، وهو الناحية، أو الجهة، كأن المتعارضين يقف كل منهما في وجه الآخر، فيمنعه من النفوذ إلى وِجهته. والاعتراض: المنع، وقد يأتي التعارض بمعنى التقابل، وتقول: عارضت الكتاب أي: قابلته بكتابٍ آخر. وفي هذا المعنى ورد الحديث الشريف: أن جبريل - عليه السلام -، كان يعارض النبي – صلى الله عليه وسلم – بالقرآن كل سنة (١).

وهكذا نجد أن معنى التعارض في اللغة، يدور بين عدةِ معانٍ، منها:

١. المقابلة: يقال: عارض الشيء بالشيء معارضةً، أي: قابله. وفي الحديث عن فاطمة - رضي الله عنها - قالت: (أسرَّ إليَّ النبي - صلى الله عليه وسلم - أن جبريل كان يعارضني بالقرآن في كل سنة، وأنه عارضني العام مرتين، ولا أراهُ إلا حَضَر أجلي)(٢). قال ابن الأثير: أي: كان يُدارسه جميع ما نزل من القرآن (٣).

٢. الظهور والبروز والإظهار: يقال: عَرض له أمر كذا، أي: ظهر. ومنه قوله تعالى: **(وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ عَرْضًا)**(٤). أي: أبرزناها وأظهرناها حتى نظر الكفار إليها. ويقال لصفحة الخَدِّ عارض، لظهورها(٥).

٣. المنع: يقال: عرض الشيء يعرض، واعترض: انتصب، ومنع. وصار عارضاً كالخشبة المنتصبة في النهر والطريق ونحوهما، تمنع السالكين سلوكهما. ومنه قوله تعالى: **(وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)** (٦) قال سلمة عن الفراء: أي: لا تجعلوا الحلف بالله معترضا مانعاً لكم أن تَبَرُّوا،(٧) وسُمِي السحابُ عارضاً، لأنه يعترض في الأفق، فيمنعُ وصول ضوء الشمس إلى الأرض. ويقال: اعترض الشيء دون الشيء، أي: حال دونه(٨).

---

(١) صحيح البخاري: ج٦/ ص ١٠١. كتاب فضائل القرآن، باب رقم (٧). وانظر د. عبد المجيد السوسوة: منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحدبث: ص٤٥ - ٤٣.

(٢) صحيح البخاري: ج٦/ ص ١٠١.

(٣) ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر: ج٣/ ص ٢١٢.

(٤) الكهف: ١٠٠.

(٥) ابن منظور: لسان العرب: ج١٣٩/٩. وانظر: تهذيب اللغة: ج١: ص ٤٦١.

(٦) البقرة: ٢٢٤.

(٧) محمد بن محمد الأزهري: تهذيب اللغة: ج١: ص ٤٥٩.

(٨) ابن منظور: لسان العرب: ج٢/ ص ٧٣٧.

٤. المساواة والمماثلة: يقال: عارض فلانٌ فلاناً بمثل صنيعه، أي: أتى إليه بمثل ما أتى عليه(١).

٥. المحاذاة والمجانبة: يقال: عارض فلان فلانا، أي: جانبه، وعدل عنه، وسار حِيالَه، أو حاذاهُ(٢).

٦. حدوث الشيء بعد العدم: قال ابن منظور: (والعَرَض: من أحداث الدهر من الموت، والمرض، ونحو ذلك. وقال الأصمعي: العرض: الأمرُ يعرضُ للرجل يُبتلى به)(٣).

التعارض في الاصطلاح

اختلف العلماء، من الأصوليين، والمحدثين، والفقهاء في تعريفهم للتعارض، فبعضهم أوجز في تعريفه مثل: الغزالي (٤)، وابن قدامة(٥)، وبعضهم أطنبَ في التعريف فأدخل فيه ما ليس منه(٦)، وبعضهم توسَّطَ، مثل: ابن السبكي، حيث قال: "التعارض بين الشيئين هو: تقابلهما على وجه يمنع كل منهما مقتضى صاحبه" (٧). ويؤخذ على هذا التعريف أنه تناول تعريف التعارض بين الأدلة بشكل عام، وأنه لم يُضِف كلمة "ظاهرا": ذلك لأن التعارض بين الأدلة إنما هو في الظاهر بحسب ما يتبادر إلى ذهن المجتهد، وليس واقعا بين الأدلة (٨). والأصوليون هم أكثر من تناول تعريف التعارض بهذا الاسم، (٩) ولم يرد ذكر التعارض عند علماء الحديث بهذا الاسم، وإنما جاء وصفُهُ بمختلف الحديث، فذكروا أن مختلف الحديث هو: الأحاديث التي تتعارض في الظاهر، أي: (أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيوفق بينهما، أو يرجح أحدهما)(١٠). ولم يتناوله علماء علوم القرآن كذلك بهذا الاسم، وإنما تناولوه تحت اسم موهم الاختلاف والتناقض" فعرفه الزركشي بأنه: (ما يوهم التعارض بين آيات كلام الله، وكلام الله – جل جلاله – مُنزَّه عن ذلك) (١١). وبناءً على ما سبق، فيمكن تعريف التعارض بما يلي: (تعارض دلالة آية مع دلالة آية أخرى في الظاهر). وبهذا يتبين لنا موافقة المعنى الاصطلاحي للمعنى اللغوي، فكل دليل يعارض غيره فإنه يظهر له في ناحية وجهةٍ مقابلة، فيقابله ويمنعه من تحصيل مقتضاه

---

(١) الزبيدي: تاج العروس: ج٥/ ص ٥١.

(٢) الفيروزآبادي: القاموس المحيط: ج٣/ ص ١٩٣.

(٣) ابن منظور: لسان العرب: ج٢: ص ٧٣٨.

(٤) الغزالي: المستصفى ج٢: ص ٢٢٦.

(٥) ابن قدامة: روضة الناظر: ص ٢٠٨.

(٦) أصول الفقه، للسرخسي ج٢: ص١٢، وكشف الأسرار شرح المنار: ج٢: ص ٨٨-٨٩).

(٧) ابن علي السبكي: الإبهاج شرح المنهاج: ج٢: ٢٧٣.

(٨) انظر د. عبد المجيد محمدالسوسوة: منهج التوفيق والترجبح بين مختلف الحديث: ص ٤٨-٥١.

(٩) انظر هذه التعريفات في الكتب التالية: عبد اللطيف البرزنجي: التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية، ج١/ ص٢٦ وما بعدها. ود. سيد صالح النجار: دراسات في التعارض والترجيح عند الأصوليين: ص ١٨ وما بعدها.

(١٠) جلال الدين السيوطي: تدريب الراوي: ج٢: ص ١٩٦.

(١١) الامام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي: ج٢: ص ٤٥.

(١). وقولنا: (تعارض): جنس في التعريف يشمل كل تعارض، سواء أكان بين آيتين أو غيرهما. وقولنا: (دلالة آية مع دلالة آية أخرى): قيد يُخرج التعارض بين غير الآيتين، كآية وحديث، أو بين حديثين، أو آية ودليل عقلي.

وقولنا: (في الظاهر): يُقصد به أن التعارض بين الآيات القرآنية وهميّ، وليس حقيقياً. فهو تعارضٌ يتبادر إلى الذهن، وليس له وجود في الواقع، فإذا أَعملَ المجتهد عقله في تَدَ بُّر الآيات الموهمة للتناقض، ارتفع ذلك التعارض المُتَوَهم بين الآيات، فالتعارض الحقيقي، غير موجود ألبتة بين نصوص الشريعة.

المبحث الثاني: مذاهب العلماء في جواز أو وُقوع التعارض في القرآن

التعارض الحقيقي هو: (التضاد التام بين حجتين متساويتين دلالةً وثُبوتاً وَعَدداً، ومتحدتين زماناً وَمَحَلاً)(٢). وبناء على هذا فإن التعارض الحقيقي لايتم إلا باجتماع أمور أربعة(٣):

١. التضاد التام بين الدليلين.

٢. الحُجية في المتعارضين.

٣. التساوي بين المتعارضين.

٤. اتحاد المتعارضين في الوقت والمحل. وقد اختلف العلماء (من أصوليين، ومحدثين، وفقهاء) في جواز أو وقوع التعارض وعدمه إلى مذاهب مختلفة، وأهمها ثلاثة(٤)، على النحو التالي:

المذهب الأول: ذهب جمهور الأصوليين، ومنهم أئمة المذاهب الأربعة، وجمهور المحدثين، وأهلُ الظاهر،وعامة الفقهاء، (٥)إلى أن التعارض الحقيقي لا وُجود له بين الأدلة الشرعية العقلية العقلية أو النقلية، سواء أكانت قطعية أم ظنية، وإذا وُجِد دليلان يُوهِمُ ظاهرهما التنافي والتخالف، فإن مَرَدَّ ذلك إلى قُصورٍ في فهمِ المجتهد وإدراكه، لا في نفس الأمر والواقع، وهذا ما أميلُ إليه. واستدل أصحاب هذا المذهب على صحة قولهم بعدم وجود تعارض حقيقي بين الأدلة الشرعية، بما يلي:

الدليل الأول: الوحي مُنَزّه عن التعارض الحقيقي

---

(١) د. محمد صالح الفرفور: مدارك الحق، السنة الشريفة ومباحثها: ص ١٥٢.

(٢) انظر: عبد الله بن أحمدالنسفي: كشف الأسرار: ج٣: ٧٧-٧٨. ومسعود بن عمر التفتازاني: التلويح على التوضيح: ج٣: ٣٨. ود. مصطفى زيد: النسخ في القرآن: ١: ١٦٧-١٦٩.

(٣) انظر: د. عبد المجيد السوسوة: منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث، ص: ٦٠.

(٤) انظر، عبد اللطيف البزرنجي : التعارض والترجيح بين الأدلة ص: ٤١ .والدكتور محمد الحفناوي: التعارض والترجيح عند الأصوليين، ص: ٤٣.

(٥) الشوكاني: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: ص ٢٧٥. وعبد الوهاب السبكي: شرح المحلى على جمع الجوامع: ٢: ٣٥٩. وابن علي السبكي: الإبهاج بشرح المنهاج: ٣: ١٤٢-١٤٣.

وما كان وحياً من الله فهو مُنزه عن الاختلاف، والتناقض، والاضطراب، لقول الله تعالى: **(وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا)**⁽¹⁾، فلا تعارض ولا اختلاف بين نصوص القرآن، ونصوص السنة، وما نُقِل من أفعاله - صلى الله عليه وسلم -. يقول الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ): (لا يصح عن النبي - صلى الله عليه وسلم - حديثان صحيحان متضادان ينفي أحدهما ما يثبته الآخر، من غير جهة الخصوص، والعموم، والإجمال، والتفصيل، إلا على وجه النسخ)⁽²⁾.

ونقل القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ) عن شيخه أبي الهذيل العلاف (ت ٢٢٦هـ) قوله: (قد علمنا أن العرب كانت أعرفَ بالمتناقض من الكلام، وكانت على إبطالِ أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أحرص، وكان - صلى الله عليه وسلم - يتحدّاهم بالقرآن، ويُقَرِّعُهُم بالعجز عنه، ويتحداهم بأنه: **(وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا)**⁽³⁾، ويُورد ذلك عليهم تلاوة وفحوى، لأنه كان - صلوات الله وسلامه عليه - ينسبه إلى أنه من عند الله الحكيم، وأنه مما لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ويدعي أنه الدلالة، وأن فيه الشفاء، فلو كان الأمر في تناقض القرآن - على ما قاله القوم - لكانت العرب أيامه - عليه السلام - إلى ذلك أسبق، فلما رأيناهم عدلوا عن ذلك إلى غيره من الأمور، علمنا زوال التناقض عنه، وسلامته مما زعموه) ⁽⁴⁾.

ويقول الإمام ابن حزم، علي بن أحمد (ت ٤٥٦هـ): (.. فلما صَحَّ أن كل ذلك من عند الله تعالى، وَوَجدناه تعالى قد أخبر أنه لا اختلاف فيما كان من عنده تعالى، صَحَّ أنه لا تعارض ولا اختلاف في شيء من القرآن، والحديث الصحيح، وأنه كله متفق - كما قلنا ضرورة -، وبَطَلَ من أراد ضرب الحديث بعضه ببعض، أو ضرب الحديث بالقرآن، وصح أنه ليس شيء من كل ذلك مخالفاً لسائره، عَلِمَه من عَلِمَه، وَجَهِلَهُ من جهله)⁽⁵⁾.

ويقول الإمام أبو إسحق إبراهيم بن إسحق الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ): [إن كل من تحقق بأصل الشريعة، فأدلتها عنده لا تكاد تتعارض، كما أن كل من حَقَّقَ مَناطَ المسائل، فلا يكاد يقف في متشابه، لأن الشريعة لا تعارض فيها ألبتة ... ثم يقول: إذا تقرر هذا، فعلى الناظر في الشريعة بحسب هذه المقدمة أمران: أحدهما: أن ينظر بعين الكمال، وأن يوقن أنه لا تضاد بين آيات القرآن، ولا بين الأحاديث النبوية، ولا بين أحدهما مع الآخر. فإذا أدى بادئ الرأي إلى ظاهر اختلاف، فواجب عليه أن يعتقد انتفاء الخلاف، لأن الله قد شهد له أنه لا اختلاف فيه، فليقف وقوف المضطر السائل عن وجه الجمع، أو المُسَلِّم من غير اعتراض.

---

(١) النساء: ٨٢.

(٢) الشوكاني: إرشاد الفحول: ص ٢٧٥.

(٣) النساء: ٨٢.

(٤) القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب التوحيد والعدل، الجزء السادس عشر ج١٦/ ص ٣٨٧.

(٥) ابن حزم الأندلسي: الإحكام في أصول الأحكام: ج٢/ ص ٣٥. وانظر: د. سيد صالح النجار: دراسات في التعارض والترجيح عند الأصوليين، ص١٧٦.

وأما الأمر الثاني: فإن قوماً قد أغفلوا، ولم يُمعنوا النظر، حتى اختلف عليهم الفهم في القرآن، والسنة، فأحالوا بالاختلاف عليهما، وهو الذي عاب عليهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من حال الخوارج، حيث قال - صلى الله عليه وسلم - فيهم: (يقرأون القرآن ولا يجاوز حناجرهم)(١)(٢).

ويذكر السيوطي (ت ٩١١هـ): أن الخطابي (ت ٣٨٨هـ) قال لسائل عن إحدى الشبهات: (اعلم أن هذا القرآن نزل على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بحضرة رجال، وبين ظَهراني قوم كانوا أحرص الخلق على أن يجدوا فيه مَغمزاً، وعليه مَطعناً، فلو كان هذا عندهم مُناقضة لتعلقوا به، وأسرعوا بالرد عليه، ولكن القوم - أي العرب - علموا، وجَهِلت - يريد السائل -، ولم ينكروا ما أنكرت)(٣).

الدليل الثاني: التَعارض الحقيقي يؤدي إلى التكليف بما لا يطاق (٤)

وذلك أنه لو كان بين النصوص الشرعية تعارضٌ واختلاف، لأدى إلى التكليف بما لا يطاق. لأن الشارع لو أمر المكلف بفعل شيء معين، ونهاه عن فعل الشيء ذاته، وطلبهما معاً: فِعلُ الشيء وعَدَمُ فِعلِهِ في آن واحد، وعلى وضعٍ واحد، لسببٍ واحد، فهو تكليف بما لا يطاق، وتكليف ما لا يطاق لا يُتَصور أن يأمر به الشارع. لقوله تعالى: (**لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا**)(٥).

الدليل الثالث: ثبوت التعارض الحقيقي بين الأدلة يؤدي إلى التناقض

لأن المفروض في الأدلة ثُبوت نتائجها في الخارج، فلو أمر الشارع بنص، ونهى عنه بنص آخر، لزم منه أن يكون الشيء الواحد حلالاً وحراماً، أو واجباً وحراماً، وهذا تَناقض، والتناقض باطل، فما أدى إليه يكون هو الآخر باطلا (٦). وهو أيضا محال على الشارع - جل شأنه -، فهو فهو منزه عن كل قصور، وهو وحده المُتَفَرِّدُ بالكمال(٧). يقول عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت٧٣٠هـ): (التعارض والتناقض من أمارات العجز، لأن من أقام حجة متناقضة على شيء، كان ذلك لعجزه عن إقامة حجة غير متناقضة، وكذا إذا أثبت حُكماً بدليل عارضه دليل آخر يوجب خلافه، كان ذلك لعجزه عن إقامة دليل سالمٍ عن المعارضة، والله يتعالى أن يوصف به)(٨).

---

(١) القسطلاني: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ج٦/ ص ٥٥-٦٠.

(٢) الشاطبي: الموافقات: ج٤/ ص ٢٩٤.، و الشاطبي: الاعتصام: ج٢/ ص ٢٠٢-٢٠٤.

(٣) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن: ج٣ /: ص ٨٨.

(٤) د. بدران أبو العنين: أدلة التشريع المتعارضة ووجوه الترجيح بينها. ص ٣١. وانظر: د. سيد صالح النجار: دراسات في التعارض والترجيح عند الأصوليين: ص ١٩٣.

(٥) البقرة: ٢٨٦.

(٦) د. سيد صالح النجار: دراسات في التعارض والترجيح عند الأصوليين، ص ١٨١.

(٧) الشاطبي: الموافقات: ج٣/ ص ٣١. وج٤/ ص ٧٦.

(٨) النسفي: كشف الأسرار، ج٣/ ص ٧٦.

الدليل الرابع: الأمر بالرجوع ـ عند الاختلاف ـ إلى الكتاب والسنة

فقد أمرنا الله بالرجوع إلى كتاب الله، وسنة رسوله، لرفع أي خِلافٍ أو مُنازَعَة، لقوله تعالى: **(فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا** {٥٩})(١)، فلو كان بين الآيات القرآنية، أو بين الأحاديث النبوية تعارضٌ حقيقي، لما كان في الرجوع إليهما رفعٌ للاختلاف، بل لو كان بينهما تعارضٌ واختلاف، فَسَيُفضي إلى الاختلاف، لأن كل واحد من المتعارضين سَيُفيدُ حُكماً خلاف حكم الآخر، ولكن الآية صريحة في رفع التنازع والاختلاف بالرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله، فدل على عدم وجود تعارض حقيقي بين الأدلة الشرعية. فإن بقي اختلاف بين المجتهدين بعد الرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله، فإنما هو اختلافٌ في أفهامهم ومَداركهم، لا في الآيات والأحاديث(٢).

الدليل الخامس: إثبات الناسخ والمنسوخ يدل على عدم وجود التعارض الحقيقي

فقد أثبت علماء الإسلام الناسخ والمنسوخ في نصوص الكتاب والسنة، ومعلوم أن الناسخ والمنسوخ إنما يكونان في دليلين متعارضين، بحيث لا يصح اجتماعهما بحال، لأنه لو أمكن الجمع بينها، لما كان أحدهما ناسخا والآخر منسوخا، ولو كان التعارض جائزاً بينها في الواقع ونفس الأمر، لما كان للبحث عن إثبات الناسخ والمنسوخ فائدة، ولكان يصح العمل بكل منهما ابتداءً ودواماً، ولكن العمل بالناسخ والمنسوخ معاً باطل بالإجماع، فدل على أنه لا تعارض في الواقع ونفس الأمر(٣).

المذهب الثاني: جواز التعارض مطلقا، سواء أكانت الأدلة عقلية أو نقلية(٤)، وإلى هذا ذهب بعض الفقهاء الشافعية، كالعبادي، وابن السبكي، والصَّفِيّ الهندي(٥)، وبعض الجعفرية (٦). (٦)

المذهب الثالث: ذهب جماعة من الفقهاء الشافعية إلى جواز التعارض بين الأمارات، وعدم جواز ذلك بين الأدلة القاطعة(٧). وقد استند كل فريق بما يؤيد مذهبه، وقد ساق الأستاذ عبد

---

(١) النساء: ٥٩.

(٢) الشاطبي: الموافقات، ج٤/ ص ١١٩. ود. بدران أبو العينين: أدلة التشريع المتعارضة، ص ٣١. ود. سيد صالح النجار: دراسات في التعارض والترجيح عند الأصوليين، ص ١٧٤-١٧٦.

(٣) انظر: د. سيد صالح النجار: دراسات في التعارض والترجيح عند الأصوليين: ص ١٩٥. وعبد اللطيف البزرنجي: التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية: ج١: ص ٧٢. والشاطبي: الموافقات: ج٤: ١٢١.

(٤) انظر: عضد الدين الإيجي: شرح العضد على مختصر ابن الحاجب: ج٢: ٣١٠. وجلال الدين محمد بن أحمد: شرح المحلى على جمع الجوامع: ٢: ٣٥٧-٣٥٩.

(٥) هو صفي الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي، ولد بالهند، وتوفي بدمشق عام (٧١٥هـ). انظر: طبقات الأصوليين، للمراغي: ٢: ١٨٦-١٨٧.

(٦) انظر: جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي: نهاية السول على منهاج الأصول ٣: ١٥٧-١٦٠. و وابن علي السبكي: الإبهاج بشرح المنهاج: ٣: ١٣٢- ١٣٣.

(٧) انظر: جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي: نهاية السول على منهاج الأصول: ٣/ ٢٥٦. وجلال الدين محمد بن أحمد: شرح المحلي على جمع الجوامع ٢/٣٥٩.

اللطيف عبد الله عزيز البزرنجي أدلةَ كل فريقٍ مع مناقشتها، ثم أعقبها ببيان الرأي الراجح في نظره، وعززه بقوله تعالى: (**وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا**) (١)، وقال: (إن قوله تعالى المتقدم يدل بمنطوقه على نفي التعارض بمعنى التناقض، ويدل بمفهومه على ثُبوت التعارض بمعناه العام، لأن الآية تشير إلى قياس استثنائي تقديره: لو كان القرآن من عند غير الله لَوُجِدَ فيه الاختلاف الكثير والتناقض، لكنه ليس فيه الاختلاف الكثير والتناقض، فثبت أنه من عند الله. ومفهومه: الاختلاف القليل موجود، وهو لا ينافي كونه من عند الله) (٢).

وهذا الفهمُ مَردود، إذ الاختلاف الكثير غير موجود، وكذلك الاختلاف القليل. فأسلوب الآية من قبيل ما يسمى في البلاغة بـ (عكس الظاهر) كما في قوله تعالى: (**قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا**) (٣)، فليس المراد أن كلمات الله تنفد بعد نفاد البحر، بل لا تنفد أبدا، لا قَبلَ نفادِ البحر ولا بعده. وحاصل الكلام: لنفد البحر ولا تنفد كلمات ربي (٤). وكقوله تعالى: (**.... وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآَيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ.**) (٥) فليس المقصود بالنهي الأول: أنه يُباح لهم أن يكونوا ثاني الكافرين، أو ثالثهم، أو أي ترتيب آخر، وفيه تعريضٌ بمن يُسارعون إلى الكفر. وليس المقصود في الثاني: أنه يباح لهم أن يشتروا بآيات الله ثمناً كثيراً، وإنما المقصود: أن لا يشتروا بآيات الله أي ثمن، قليلاً كان أو كثيراً. وفيه تنبيهٌ على أن كل ثمن لا بد أن يكون قليلاً بجانب آيات الله تعالى، وفيه تعريضٌ بمن يُسارع بشراء الثمن القليل بآيات الله تعالى (٦).

لذلك قال الزركشي: (وكلامُ الله مُنَزَّه عن الاختلاف ... إلى أن يقول: ولكن قد يقع للمبتدئ ما يوهم اختلافاً وليس به، فاحتيج لإزالته، كما صُنِّفَ في مختلف الحديث، والجمع بينهما) (٧)، فأَرجَعَ حدوث هذا الوهم بالاختلاف، إلى أمر خارجٍ عن النص ذاته، بمعنى : أن قِلَّةَ الخبرة بالنص، وبأدواتِ فهمه، أو قُصورِ وَسائله، هي المنتجةُ لهذا التعارض، وليس في النص نفسه اختلاف كثير أو قليل، فترتب على ذلك توافر العلماء على دَرسِهِ لإزالته. ويمكن الجمع بين هذه المذاهب الثلاثة: بِحَملِ كلام القائلبن بجواز أو وقوع التعارض بين الأدلة الشرعية مطلقاً، أو في الأدلة الظَّنية، والأمارات، على التعارض بمعناه العام، الصادق بالتنافي بين العام، والخاص، والمطلق، والمقيد، والمجمل، والمبين، والظاهر، والنص، ونحو ذلك، وحمَلِ كلام المانعين

---

(١) النساء: ٨٢.

(٢) عبد اللطيف البزرنجي: التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية، ص ص٦٢-٧٥. ود. عبد المجيد السوسوة: منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث: ص ٥٩-٨٦.

(٣) الكهف: ١٠٩.

(٤) انظر الزركشي: البرهان في علوم القرآن: ج٣/ ص ٣٩٩. وانظر المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني: ص ٢٨٧.

(٥) البفرة: ٤١.

(٦) الشريف المرتضى: أمالي المرتضى: ج١/ ص ٢٣١.

(٧) الزركشي: البرهان: ج٢: ٤٥.

لجواز التعارض مطلقا أو في الأدلة القطعية فقط، على التعارض الخاص الذي بمعنى التناقض، أو التضاد (١).

المبحث الثالث: تاريخ دعاوى التعارض، ودوافعها

لا نشك في أن طلبَ فهم القرآن، واستيضاح المراد من آياته، قد بدأ منذ وقت مبكر، وأن بعض نصوصه وبخاصة تلك التي اصطلح على تسميتها بالمتشابهات(٢)، قد أثارت نوعا من الجدل في حياة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -. ومن أقدم النصوص التي تتضمن طعناً في القرآن، واتهامٍ له بالتعارض مع الحقائق، هو حديث الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ – رضي الله عنه - قَالَ: لَمَّا قَدِمْتُ نَجْرَانَ سَأَلُونِي فَقَالُوا: إِنَّكُمْ تَقْرَءُونَ (يَا أُخْتَ هَارُونَ) وَمُوسَى قَبْلَ عِيسَى بِكَذَا وَكَذَا. فَلَمَّا قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَمُّونَ بِأَنْبِيَائِهِمْ وَالصَّالِحِينَ قَبْلَهُمْ» (٣). وهذا الطعن الذي ذُكِرَ في الحديث، وأجاب النبي عليه، لا يزال يتردد في أفواه الطاعنين إلى يومنا هذا. وقد تكلم القرآن عن كثيرٍ من الطاعنين، وذكَرَ طُعوناتهم، ثم ردَّ عليها رداً واضحاً بَيِّناً مُفحماً؛ فبعضهم ادعى أنه يستطيع أن يأتي بمثل القرآن (**إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا**)(٤) فتحداهم الله تعالى أن يأتوا بمثله فعجزوا، ثم تدرج معهم في التحدي، إلى أن تحداهم أن يأتوا بسورة من مثله فعجزوا. وبعضهم زعم أن هذا القرآن إنما هو من قصص الأولين، وأساطير السابقين، (**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِين**)(٥)، فَرَدَّ الله عليهم أنه لا يعرف القراءة ولا الكتابة، فكيف ينقلها؟! ثم ثم كتب الأساطير ليست خاصة بمحمد- صلى الله عليه وسلم -، بل هي كتب للجميع، فلماذا لا تُحضرون لنا هذه الكتب التي نقلَ منها.. ؟ وبعضهم قال: إنه تعلَّمه من غلام نصراني فقال الله تعالى: (**وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ**) (٦). وهكذا كلما أثاروا شُبْهَةً، وطَعنوا طعناً◌ً، رد الله عليهم بِحُجة واضحة.

وحصل طعنٌ في القرآن في عصر الصحابة ؛ ففي زمن عمر – رضي الله عنه - كان في أجناد عمرو بن العاص – رضي الله عنه - رجل يقال له: (صبيغ)(٧)، كان يسأل عن متشابه القرآن، فكان يقول: [ما المرسلات عرفا، ما العاصفات عصفاً. تشكيكاً وتعنتاً، فأرسل به عمرو (إلى عمر) – رضي الله عنهما -، فلما علم عمر بقدومه، أمر رجلا أن يُحضِرَهُ، وقال له: إن فاتَكَ فعلتُ بِكَ وَفَعلت. وكان عمر قد جَهَّز له عَراجين من نَخل، فلما جاءه سأله عن أشياء. ثم

---

(١) انظر: عبد اللطيف عبد الله البرزنجي: التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية: ج١: ص ٧٢.

(٢) انظر ما قاله ابن خلدون: في مقدمته، (ص ٤٦٣): (وإنما عرض خلاف في تفاصيل العقائد أكثر مثارها من الآي المتشابهة).

(٣) أخرجه مسلم (كتاب الآداب، باب: النهي عن التكني بأبي القاسم، وبيان ما يستحب، رقم: ٢١٣).

(٤) الأنفال: ٣١.

(٥) النحل: ٢٤.

(٦) النحل: ١٠٣.

(٧) قال ابن منظور: (صبِيغٌ: اسم رجل كان يَتَعَنَّتُ الناسَ بسُؤَالات في مُشْكل القرآن، فأَمر عمر بن الخطاب بضربه، ونفاه إِلى البَصرة، ونَهي عن مُجالَسَتِه)، لسان العرب (٨ /٤٣٩).

قال له: من أنت ؟ فقال: أنا عبد الله صبيغ. فقال: وأنا عبد الله عمر. فضربه حتى أدماه، ثم تركه حتى شُفِي، ثم ضربه حتى أدماه، ثم تركه حتى شفي، ثم ضربه حتى أدماه، ثم تركه حتى شفي(١)، ثم أُحضِر، فقال صبيغ: يا أمير المؤمنين إن كنت تريد قتلي فاقتلني قتلاً جميلاً، وإن كنت تريد أن تداويني، فقد والله برئتُ. فأرسله عمر إلى البصرة، وأمر واليها أبا موسى الأشعري بِمَنعِ الناس من مُجالسته، فاشتد ذلك على الرجل، فأرسل أبو موسى إلى عمر أن الرجل حَسُنت تَوبَتُه، فكتب عمر أن يأذن للناس بمجالسته. فلما خرجت الحرورية- من الخوارج -، قيل لصبيغ: إنه قد خرج قوم يقولون كذا وكذا، وقد مات عمر. فقال: هيهات، قد نفعني الله بموعظة العبد الصالح، يعني عمر] (٢).

وكان حبر الأمة: عبد الله بن عباس (ت٦٨هـ) - رضي الله عنهما - من أوائل من تكلم في الآيات المُوهِمَةِ للتعارض، وقد رُويت عنه عدة روايات، منها: ما رواه البخاري عن سعيد بن جبير قال: [قال رجل لابن عباس: إني أجدُ في القرآن أشياء تختلفُ عَلَيّ .... إلى أن تقول الرواية: فإن الله لم يُرد شيئاً إلا أصاب به الذي أراد، فلا يختلف عليك القرآن، فإن كُلاًّ من عند الله] (٣).

و(أَخْرَجَ عَبْد بْن حُمَيْدٍ مِنْ طَرِيق عَلِيّ بْن زَيْد، عَنْ أَبِي الضُّحَى، أَنَّ نَافعَ بْنَ الْأَزْرَق، وَعَطِيَّةَ، أَتَيَا اِبْنَ عَبَّاس فَقَالَا: يَا اِبْنَ عَبَّاس، أَخْبِرْنَا عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (**هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ**) (٤) وَقَوْله: (**ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ**) (٥) وَقَوْلهِ: (**وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ**) (٦) وَقَوْلهِ: (**وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا**)(٧). قَالَ: وَيْحَكَ يَا ابْنَ الْأَزْرَقِ، إِنَّهُ يَوْمٌ طَوِيلٌ وَفِيهِ مَوَاقِفُ، تَأْتِي عَلَيْهِمْ سَاعَةٌ لَا يَنْطِقُونَ، ثُمَّ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَخْتَصِمُونَ، ثُمَّ يَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ، يَحْلِفُونَ وَيَجْحَدُونَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ، وَتُؤْمَرُ جَوَارِحُهِمْ، فَتَشْهَدُ عَلَى أَعْمَالِهِمْ بِمَا صَنَعُوا، ثُمَّ تَنْطِقُ أَلْسِنَتُهُمْ، فَيَشْهَدُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِمَا صَنَعُوا، وَذَلِكَ قَوْله: (**وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا**)(٨).

---

(١) صدرُ عمر - رضي الله عنه - أوسع، وعقله أذكى من أن يُؤاخذَ طالب علم لو أراد معرفة الحقيقة، لكن بصيرة عمر أدركت أنه عابث، يريد العبث بحرمة كتاب الله، ليلبس على الناس دينهم، ففعل به ما فعل، فعمر - رضي الله عنه - يُفَرق من غير شك بين السائل الذي لا يُنتهر، وبين المُشَكِكِ الخبيث الذي يجب أن يُردَعَ ويُزجر.

(٢) انظرعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي: سنن الدارمي (٦٦/١)، وإسناد القصة صحيح والقصة مشهورة، وانظر السيوطي: الدر المنثور في التفسير بالمأثور (١٥٢/٢)، فقد جمع أطراف القصة ورواياتها.

(٣) انظر النص كاملا في صحيح البخاري: كتاب التفسير، سورة حم السجدة: ج١٣١/٣. والسيوطي: الإتقان في علوم القرآن: ٢: ٢٧.

(٤) المرسلات: ٣٥.

(٥) الزمر: ٣١.

(٦) الأنعام: ٢٣.

(٧) النساء: ٤٢.

(٨) النساء: ٤٢.

وَرَوَى اِبْنُ مَرْدَوَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قُلْت لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ (هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ)(١) ؟ فَقَالَ: إِنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَهُ حَالَاتٌ وَتَارَاتٌ، فِي حَال لَا يَنْطِقُونَ، وَفِي حَال يَنْطِقُونَ) (٢). وغير ذلك من الآثار.

وكانت مسألة القول بالقدر (٣) من أولى المسائل التي ظهر فيها الخلاف بين المسلمين على على أشُدِّه، قال ابن سعد في الطبقات الكبرى: [أخبرنا عبد الله بن مسلمة، قال: حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن ابني العاص أنهما قالا: ما جلسنا مجلساً في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وكنا أشد اغتباطاً من مجلس جلسناه يوماً، جئنا فإذا ناسٌ عند حِجرِ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يتراجعون في القرآن، فلما رأيناهم اعتزلناهم، ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - خلف الحجر يسمع كلامهم، فخرج علينا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مغضباً، يُعرَفُ الغضبُ في وجهه، حتى وقف عليهم، فقال: أي قوم ..! بهذا ضَلَّت الأمم قبلكم، باختلافهم على أنبيائهم، وضربهم الكتاب بعضه ببعض، إن القرآن لم ينزل لتضربوا بعضه ببعض، ولكن يصدق بعضه بعضاً، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما تشابهَ عليكم فآمنوا به، ثم التفت إليَّ وإلى أخي، فغبطنا أنفسنا أن لا يكون رآنا معهم](٤) وهذه الرواية تتضمن تحذيراً ونهياً عن ضَربِ القرآن بعضه ببعض، لأن القرآن يصدق بعضه بعضاً، وينفي التوجيه النبوي أن يكون هناك تعارضٌ أو تضاربٌ بين نصوصه، ويُنبئُ أن ما حصل إنما كان بسبب سوء الفهم، وعدم تدقيق النظر. ولذلك دعاهم الرسول - صلى الله عليه وسلم - إلى أن يأخذوا بما عرفوه، ويُوكلوا الأمر فيما لم يعرفوه إلى العلماء. أما كونه - صلى الله عليه وسلم - قد خرج مُغضباً، فذلك لوقوع الاختلاف بينهم في وقت كانوا أشد حاجة إلى الوحدة، وعدم الفُرقة. مع كثرة تحذيره - صلى الله عليه وسلم - لهم من ذلك. بل يمكن القول إن الرواية تشير إلى أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - كان قد بَيَّنَ لهم الأمر فيما تنازعوا فيه، ولكن هناك من خالف، بدليل تحذيره - صلى الله عليه وسلم - من مخالفة الأنبياء (٥).

وأخرج ابن جرير الطبري عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: [أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - سلام ابن مِشكِم في عامةٍ من يهود سَمّاهُم، فقالوا: أخبرنا يا محمد بهذا الذي جئتنا به من عند الله ..؟ فإنا لا نراه متناسقاً كما تناسقت التوراة، فقال لهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم

---

(١) المرسلات: ٣٥.

(٢) العسقلاني: فتح الباري: ٨: ٥٥٥.

(٣) المقصود بالقول بالقدر: أن الإنسان يقدر أعمال نفسه بعلمه، ويتوجه إليها بإرادته، ثم يوجدها بقدرته. انظر د. محمد يوسف موسى: القرآن والفلسفة: ص ١٠٢.

(٤) ابن سعد: الطبقات، ٤: ١٩٢. وأخرجه الإمام أحمد في المسند: رقم ٦٨٠٨. وابن ماجة في باب القدر، رقم: ٨٥. وإسناده حسن.

(٥) انظر بحث: د. طه الديواني: حول دعوى التناقض بين نصوص القرآن الكريم: مجلة رسالة القرآن. إيران. عدد٧: سنة ١٤١٢هـ. ص ١٥.

-: أما والله إنكم لتعرفون أنه من عند الله، تجدونه مكتوباً عندكم، **(قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا)** (١) (٢).

فهذه الروايات تُبين أن اليهود والنصارى وغيرهم من أعداء الإسلام، أثاروا بعض الشبهات حول القرآن الكريم في عصر النبوة، ودوافعهم في ذلك معروفة، وهي التشويش على هذا الدين الجديد، بِشُبهاتٍ يُثيرونها من غير سَنَدٍ ولا حُجَّة، فقام الرسول - صلى الله عليه وسلم - ببيانها، ثم تولى هذه المهمة من بعده علماء الأمة، من صحابة وتابعين، وتابعيهم بإحسان. وكلما بَعُدَ العهدُ بعصر النبوة، كلما زادت الإشكالات والطعون في القرآن .

المبحث الرابع: تدوين دعاوى التعارض

اهتم علماء للاسلام قديماً وحديثاً بهذا الموضوع اهتماماً كبيراً، وأَولَوهُ عنايةً عظيمة، فألفوا فيه الكتب، وصنفوا فيه المصنفات، وقد سبق علماء الحديث غيرهم إلى تدوين دعاوى التعارض، فصنفوا في الجمع بين ما ظاهره التعارض بين أحاديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم – (٣)، كما امتلأت بهذه الدعاوى كتب التفسير، ولما دُونت مباحث علوم القرآن استأثرت بإيضاح هذا العلم، واستيعاب آياته وحصرها، والكلام عليها آية آية. وقد كانت بداية التدوين لهذا العلم مرتبطة بطعون أثيرت حول بعض آيات القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، من قِبَلِ بعض الملحدين فيه، لذلك يتردد ذكر هؤلاء (الملحدين) و(الطاعنين) كثيراً في مسائله أثناء الرد عليهم، لتفنيدِ حُجَجِهِم أو مَطاعنهم، وبيان أن تلك المطاعن ترجع إلى قُصورٍ في الفهم، أو قلة العلم بالعربية، التي هي لغة القرآن الكريم. وتَظهر مادة هذا العلم في نوعين من المؤلفات:

أ. مؤلفات تخصصت بجمع الآيات التي توهم التعارض، وإزالة ما فيها من إشكال.

ب. مؤلفات موسوعية، جمعت أنواع ومباحث علوم القرآن المختلفة، إضافة إلى ما يوهم التعارض. مثل: البرهان في علوم القرآن للزركشي (تـ ٧٩٤هـ) وأسماهُ: مُوهم الاختلاف فقال: "النوع الخامس والثلاثون: معرفة موهم الاختلاف، وهو ما يوهم التعارض بين آياته(٤).

و"الإتقان في علوم القرآن" للسيوطي (تـ ٩١١هـ) وأشار إليه السيوطي باسم: مُشكِل القرآن وموهم الاختلاف والتناقض حيث قال: "النوع الثامن والأربعون: في مشكله، وموهم الاختلاف والتناقض"(٥).

---

(١) الإسراء: ٨٨.

(٢) الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ج١٥/ ١٥٨.

(٣) د. نافذ حسين حماد: مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين: ص ٥٧ وما بعدها، إذ أورد أسماء المصنفات التي كتبت في هذا الموضوع.

(٤) الزركشي: البرهان في علوم القرآن: ج٢/ ٤٥.

(٥) السيوطي: الإتقان: ج٢/ ٢٧.

ومن هذه المؤلفات التي تخصصت بجمع الآيات التي توهم التعارض، ما هو مطبوع، ومنها ما هو مخطوط .. ومن المطبوع منها:

١. "الرد على الزنادقة والجهمية فيما شككوا فيه من متشابه القرآن": للإمام أحمد بن حنبل. (تـ ٢٤١هـ). حققه صبري بن سلامة، وطبعته: دار الثبات، بالسعودية.

٢. كتاب "تأويل مشكل القرآن": لابن قتيبة، أبي محمد عبد الله بن مسلم، (تـ ٢٧٦هـ)، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، ونشرته دار التراث بالقاهرة. ط٢.

٣. "متشابه القرآن الكريم": لأبي الحسن أحمد بن جعفر المنادي (تـ ٣٣٦هـ) .طبع بتحقيق عبد الله بن محمد الغنيمان، ونشرته مكتبة لينة بمصر.

٤. "متشابه القرآن": للقاضي عبدالجبار الهمذاني (٤١٥هـ) طبع في القاهرة: دار التراث بمصر، تحقيق عدنان زرزور.

٥. "تنزيه القرآن عن المطاعن": للقاضي عبد الجبار (تـ ٤١٥هـ). دار النهضة الحديثة في بيروت، بتحقيق عدنان زرزور.

٦. "درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز": للخطيب الإسكافي (تـ ٤٢٠هـ). نشر دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٧. "تفسير المشكل من غريب القرآن": لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (تـ ٤٣٧هـ) طبع سنة، في الرياض نشر مكتبة المعارف بتحقيق د: على حسين البواب.

٨. كتاب "القُرطين": لابن مطرف الكناني (تـ ٤٥٤هـ)، جمع فيه بين كتابي مشكل القرآن وغريبه لابن قتيبة. طبع دار المعرفة، بيروت.

٩. "البرهان في متشابه القرآن": لمحمود بن حمزة بن نصر الكرماني الشافعي، (تـ ٥٥٠هـ)، طبع بتحقيق أحمد عز الدين عبد الله، ونشرته دار صادر، بيروت.

١٠. "فوائد في مشكل القرآن": لسلطان العلماء العز بن عبدالسلام (تـ ٦٦٠هـ). طبع بتحقيق: د. سيد رضوان الندوي.

١١. "مسائل الرازي وأجوبتها من غرائب آي التنزيل": لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (تـ ٦٦٦هـ)، تحقيق ابراهيم عطوة، نشر مكتبة البابي الحلبي بمصر.

١٢. "تيجان البيان في مشكلات القرآن": لمحمد أمين بن خير الله الخطيب العمري (تـ ١٢٠٣هـ) تحقيق ودراسة: حسن مصطفى الزرو. جامعة الموصل.

١٣. "باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن": لمحمود بن أبي الحسن النيسابوري (تـ ٥٥٣هـ). طبع بمطابع جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، تحقيق: سعاد بنت صالح بابقي.

١٤. "ملاك التأويل ...": لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي (تـ ٦٢٧هـ). طبع بتحقيق د. سعيد الفلاح، ونشرته دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١٥. " فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن": ، لشيخ الإسلام أبي يحيي بن زكريا الأنصاري (تـ٩٢٦هـ)، بتحقيق محمد الصابوني، بمطابع دار القرآن الكريم في بيروت.

١٦. "دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب": محمد الأمين الشنقيطي (تـ ١٣٩٣هـ) (صاحب الأضواء). طبعته مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

١٧. "كتاب" الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين: للدكتور أحمد مكي الأنصاري توزيع دار المعارف، القاهرة.

١٨. كتاب "دفاع عن القرآن الكريم في وجه الملاحدة والمغرضين": للدكتور محمود سعد .دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

١٩. كتاب "حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشككين": ط٢، القاهرة. مجموعة مؤلفين بإشراف وتقديم الدكتور محمود حمدي زقزوق.

٢٠. موهم الاختلاف والتناقض في القرآن الكريم: لياسر بن أحمد الشمالي، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى. وهي غير مطبوعة، ومن أشمل ما كُتب في الموضوع.

أما الجواب عن بعض الإشكالات القرآنية في ثنايا الكتب، فقد ورد في كتب كثيرة؛ منها:

ما ذكره المؤلفون في مباحث علوم القرآن، إذ أفرد معظمهم مبحثاً للحديث عما يوهم الاختلاف والتناقض. وردَّ الإمام مالك (تـ ١٧٩هـ) في مُوَطَّئِهِ على أهل القدر، الذين احتجوا ببعض الآيات على مذهبهم (١)، وأفرد أبو الحسين محمد بن أحمد الملطي (تـ ٣٧٧هـ) في كتابه "التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع" باباً لمتشابه القرآن، وما يُتوهم أنه من الاختلاف والتناقض.

وهناك كتب أخرى كثيرة مخطوطة (٢) - يصعب حصرها -، تطرقت لهذا الموضوع، وكل هذه الكتب والدراسات. تتطلب من العلماء وطلاب العلم دراستها، والبحث عن المفقود منها، للإفادة منها في تفنيد شُبهات الطاعنين والمُشككين ...

---

(١) انظر: الموطأ: كتاب "الجامع في باب: النهي عن القول في القدر"، وباب: ما جاء في أهل القدر.

(٢) انظر: كتاب "الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط" من إصدار المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، ويطلق عليها اسم "مؤسسة آل البيت" في المملكة الأردنية الهاشمية.

المبحث الخامس: نماذج من الآيات التي يزعم الطاعنون أنها موهمة للتعارض

لا أستطيع في هذا البحث - المحدود الصفحات - استقصاء الآيات الموهمة للتعارض، بل سأذكر بعض الأمثلة للآيات القرآنية التي زعم المُغرضون أن فيها تعارضاً، وبيان مُجانَبَتِهِم للحق، وتَنَكُّبِهِم طريق الصواب في فقه معاني كتاب الله، وإدراكِ أسرارِ التعبير فيه، من ذلك:

أولا: قوله تعالى: (**وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيراً**) (١)، فإن الآية تُوهم عند النظرة الأولى أنها تأمر بالفسق، وهو أمر مخالف لمحكم الكتاب، إذ يتضح هذا المحكم في قول الله تعالى: (.... **قُلْ إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ**) (٢)، فالآية تُشير إلى أن الله تعالى لا يأمر بالفحشاء أو الفسق، وبيان ذلك: أن الآية الثانية أفادت أن الفحشاء والفسق لم يأمر بهما الله، بينما أفادت الأولى أن الله أمر بالفحشاء والفسق، وإذن: فالفسق مأمور به وغير مأمور به، - تعالى الله عن ذلك – وهذا مما يوهم التعارض. والجواب عن ذلك: من ثلاثة أوجه: [**الأول**: وهو أظهرها: أن معنى قوله (**أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا**)، أي: بطاعة الله، وتصديق الرسل، ففسقوا، أي: بتكذيب الرسل، ومعصية الله تعالى، فلا في الآية أصلاً. أي: أن الناس جاءهم أمر الله ليمتثلوه، لكنهم تركوه وراءهم ظِهرياً، وساروا في طريق الفسق والفجور، فأخذهم الله بأعمالهم. **الثاني**: أن الأمر في قوله (**أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا**) أمرٌ كَونِيٌّ قَدَرِيّ، لا أمر شرعيّ، أي: قَدَّرنا عليهم الفسق بمشيئتنا، والأمر الكوني القدري: كقوله تعالى (**كونوا قردة خاسئين**) (٣)، و(**إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون**) (٤)، والأمر في قوله (**قُلْ إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ**) (٥)، أمر شرعي ديني، فظهر أن المنفي غير المثبت. **الوجه الثالث**: أن معنى (**أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا**) أي: كثَّرناهم حتى بَطَروا النعمة ففسقوا، ويدل لهذا المعنى الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد مرفوعا من حديث سويد بن هبيرة - رضي الله عنه -: (خير مال امرئ مُهرة مأمورة، أو سِكةٌ مأبورة) فقوله مأمورة: أي، كثيرة النسل، وهي محل الشاهد](٦).

ثانياً: آيات في عموم الرسالة يوهم ظاهرها التعارض: قول الله تعالى: (**وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا ....**) (٧) مع الآيات التي تدل على عموم بعثته – صلى الله عليه وسلم -، كقوله تعالى: (**تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا**)(٨). وقوله تعالى: (**قُلْ يَا أَيُّهَا**

---

(١) الاسراء: ١٦.

(٢) الاعراف: ٢٨.

(٣) الاعراف: ١٦٦.

(٤) يسن: ٨٢.

(٥) الاعراف: ٢٨.

(٦) انظر الشنقيطي: دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب: ص: ١٣٢-١٣٣. والعمري: تيجان البيان في مشكلات القرآن: ص ٢٢٤-٢٢٥ بتصرف يسير. وانظر: غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام: ج١: ص٣٤٩ - ٣٥١. وصحيح البخاري بيوع: ٩٠. ومسند الإمام أحمد: ٢/ ٦، ٩، ٦٣.

(٧) الأنعام: ٩٢.

(٨) الفرقان: ١.

النَّـاسُ إِنِّـي رَسُـولُ اللَّهِ إِلَـيْكُمْ جَمِيعًـا) (١). وقولـه تعـالى: **(وَمَـا أَرْسَـلْنَاكَ إِلَّا كَافَّـةً لِلنَّـاسِ بَشِـيرًا وَنَذِيرًا....)** (٢). فالآية الأولى تدل على أن النبي – صلى الله عليه وسلم- مأمور بإنذار أهل مكة وما حولها، وقد يُفهم أن المراد بقولـه: **(وَمَنْ حَوْلَهَا)** الأقطار القريبة من مكة دون الأقطار النائية، بينما تدل الآيات الأُخَر على أن النبي - صلى الله عليه وسلم- مرسل إلى الناس جميعًا، ومأمور بإنذار العالمين . وهذا ما قد يُتَوَهم من ظاهره التعارض، وسأذكر - بمشيئة الله- من أقوال العلماء في تفسير الآية الأولى ما يزيل هذا التوهم.

لقد سلك العلماء في دفع إيهام هذا التعارض مسلك الجمع بين الآيات، وذلك من وجهين:

الوجه الأول: أن المراد بقوله تعالى: **(وَمَنْ حَوْلَهَا)** في الآية الأولى شاملٌ لجميع الأرض، وهذا قول جمهور المفسرين. ومنهم ابن عباس، وقتادة، والسدي وغيرهم. وقد استدلوا لذلك بما يلي:

١. قول الله تعالى: **(تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا)** (٣) .
٢. قول الله تعالى: **(قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا)** (٤))
٣. قول الله تعالى: **(وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ)**(٥).
٤. ما رواه البخاري في صحيحه بسنده من حديث جابر بن عبد الله- رضي الله عنه – أنه قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم -: (أُعطيتُ خمسًا لم يُعطهن أحدٌ من الأنبياء قبلي، نُصِرت بالرُّعب مسيرةَ شهر، وجُعِلَت لي الأرض مسجدًا وطهورًا، فأيما رجلٍ من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبل، وأُعطيتُ الشفاعة، وكان النبي يُبعث إلى قومه، وبُعِثت إلى الناس عامة)(٦).
٥. ما رواه ابن جرير بسنده عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (قوله: **(وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا)** يعني بأم القرى :مكة، ومن حولها من القرى إلى المشرق والمغرب) (٧).

الوجه الثاني: (إنا لو سلمنا تسليماً جدلياً أن قوله تعالى: **(وَمَنْ حَوْلَهَا)** لا يتناول إلا القريب من مكة المكرمة - حرسها الله - كجزيرة العرب مثلاً، فإن الآيات الأُخَر نَصَّت على العموم،

---

(١) الأعراف: ١٥٨.
(٢) سبأ: ٢٨.
(٣) الفرقان: ١.
(٤) الأعراف: ٨٥.
(٥) سبأ: ٢٨.
(٦) كتاب التيمم: ج ٥ ص ٣٣٥. وانظر: صحيح مسلم، كتاب المساجد، حديث رقم: (١١٦٣).
(٧) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ج٧: ص ٢٧١.

كقوله تعالى: (**لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا**). وذِكرُ بعض أفراد العام بحكم العام لا يخصصه عند عامة العلماء . قد ذكر هذا الوجه الشنقيطي (١).

وقال الرازي: (إن تخصيص هذه المواضع بالذكر، لا يدل على انتفاء فيما سواها، إلا بدلالة المفهوم وهي ضعيفة؛ لاسيما وقد ثبتت بالتواتر الظاهر، المقطوع به من دين محمد - صلى الله عليه وسلم – أنه كان يدَّعي كونَهُ رسولاً إلى كل العالمين) (٢).

وبعد النظر في القولين السابقين يظهر أن الراجح - والله أعلم - هو الوجه الأول، وهو أن المراد بقوله تعالى: (**وَمَنْ حَوْلَهَا**): شامل لجميع الأرض، وذلك لما يلي:

١. قوة أدلته، وسلامتها من المعارض.

٢. أنه قول ابن عباس- رضي الله عنهما -، وقول الصحابي مقدم على غيره.

٣. دلالة الآيات الكريمة الأخرى عليه.

٤. دلالة السنة النبوية المطهرة عليه.

ثالثاً: آيات خاصة بيونس – عليه السلام - يُوهِمُ ظاهرها التعارض: قول الله تعالى: (**فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ**)(٣) مع قوله تعالى: (**لَوْلَا أَنْ تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِنْ رَبِّهِ لَنُبِذَ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ**) (٤) تدل الآية الأولى على أن يونس عليه - عليه السلام - نُبِذَ بالعراء وهو سقيم، بينما تدل الآية الثانية على أن يونس - عليه السلام -، تَداركتهُ رحمة الله - عز وجل- فلم يُنبذ في العراء وهو مذموم .وهذا ما يوهم ظاهره التعارض. فنقول: سلك العلماء مسلك الجمع بين الآيات في دفع إيهام التعارض بين هاتين الآيتين، على القول الآتي: وهو أن يونس - عليه السلام - نُبِذَ بالعراء وهو غير مذموم، والنفي أن يُنبذ وهو مذموم. وهذا قول جَمع من أهل العلم (٥). قال في الكشاف: (قوله: (**وَهُوَ مَذْمُومٌ**) يعني أنّ حاله كانت على خلاف الذمّ حين نُبِذَ بالعراء، ولولا توبته لكانت حالُهُ على الذمّ) (٦).

وقال أبو المظفر السمعاني: (فإن قيل: قال ههنا: (**فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ**) وقال في موضع آخر: (**لَوْلَا أَنْ تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِنْ رَبِّهِ لَنُبِذَ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ**). وهو يدل على أنه لم ينبذ، فكيف وجه التوفيق بين الآيتين ..؟

---

(١) انظر: دفع إيهام الإضطراب عن آيات الكتاب: ص ١١٩.

(٢) مفاتيح الغيب: ج١٣: ص ٨٦-٨٧.

(٣) الصافات: ١٤٥

(٤) القلم: ٤٩

(٥) انظر: تفسير القرآن لأبي المظفر السمعاني، ج٤: ٤١٧. والمحرر الوجيز: ج١٥:ص٥٥. والجامع لأحكام القرآن: ج ١٨، ص ٢٥٤. وفتح القدير، ج٣: ص ٤١١.

(٦) الكشاف: ح٤:ص١٤٨.

والجواب عنه: أن الله تعالى قال في تلك الآية: (**لَنُبِذَ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ**)، أي: لولا رحمتنا ونعمتنا لنبذ بالعراء وهو مذموم، ولكن تداركته النعمة، فَنُبِذَ وهو غير مذموم) (١).

وقال الشوكاني: (وقد استشكل بعض المفسرين الجمع بين ما وقع هنا من قوله: (**فَنَبَذْنَاهُ**) بالعراء، وقوله في موضع آخر: (**لَوْلَا أَنْ تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِنْ رَبِّهِ لَنُبِذَ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ**)، فإن هذه الآية تدل على أنه لم ينبذ بالعراء. وأجاب النحاس وغيره: بأن الله سبحانه أخبر ههنا أنه نبذ بالعراء، وهو غير مذموم، ولولا رحمته - عز وجل - لنبذ بالعراء وهو مذموم) (٢).

رابعاً: آيات في الدعاء بحصول الشيء مع عدم توفر أسباب حصوله، يوهم ظاهرها التعارض: كقوله تعالى: (**هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ**)(٣) مع قوله تعالى: (**قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ قَالَ كَذَٰلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ**) (٤). تشير الآية الأولى إلى أن زكريا - عليه الصلاة والسلام -، ليس لديه شك في قدرة الله على أن يرزقه الولد مع أن سِنهُ كبير، وامرأته عاقر، ولذلك دعا الله عز وجل بذلك. بينما يشيرظاهر الآية الثانية أنه يشك في ذلك، ولذلك سأل ربه مستفهمًا ومستنكرًا حصول ذلك .

ونقول: للعلماء في ذلك أقوال على النحو الآتي:

القول الأول: إن الشيطان وسوس لزكريا بأن النداء الذي سمعه ليس من الملائكة، بل من الشيطان، فشك في وسوسة الشيطان، وأراد أن يتأكد أن ما سمعه من الملائكة وليس من الشيطان، ولذلك سأل ربه أن تكون له آية يستدل بها على صحة ما سمعه، فأوحى له بالآية. وهو قول السدي، وعكرمة والطبري، وغيرهم (٥).

القول الثاني: أن دعاء زكريا – عليه السلام - واستفهامه كان عن الكيفية، أي: كيف يكون لي هذا الغلام..؟ يقول ابن كثير: (هذا تعجب من زكريا- عليه السلام -حين أجيب إلى ما سأل، وبُشِّرَ بالولد، ففرح فَرحاً شديدًا، وسأل عن كيفية ما يولد له، والوجه الذي يأتيه منه الولد، مع أن امرأته كانت عاقراً لم تلد، ومع أنه قد كَبُرَ سِنُّهُ، فأعلمهما الله أن ذلك هَيِّن عليه كما أنشأهما ولم يكونا شيئًا، وأنه يعطيهما الولد وهما في هذا السِّنّ) (٦). وهو اختيار الزجاج، وابن عطية وغيرهم (٧).

---

(١) تفسير القرآن: ٤: ٤١٧.

(٢) فتح القدير: ٣: ٤١١.

(٣) آل عمران: ٣٨

(٤) آل عمران: ٤٠

(٥) انظر: جامع البيان: ج٣: ص ٢٥٧-٢٥٨، ومعالم التنزيل، ج١: ص ٣٤. والمحرر الوجيز: ج٣:ة ص ١٠٥. ومفاتيح الغيب: ج٨: ص ٤٢. ودفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب: ص ٤٩.

(٦) تفسير القرآن العظيم: ج٥: ص ٢١٤.

(٧) انظر: معاني القرآن، للزجاج: ج١: ص ٤٠٨. والمحرر الوجيز، ج٣: ص ١٠٣.

القول الثالث: أن المراد من سؤاله - عليه السلام - التواضع لله، والمعنى: بأي منزلة استوجبتُ هذا ..؟ وهذا القول حكاه النحاس، وأبو المظفر السمعاني، والقرطبي،وغيرهم (١).

القول الرابع: أن زكريا - عليه السلام - إنما سأل ربه هذا السؤال؛ لأنه نسي دعاءه؛ لطول المدة بين الدعاء والبشارة. وهذا القول نسبه ابن عطية إلى مكيّ، وَضَعَّفَهُ (٢).

القول الخامس: أن المراد من استفهام زكريا الاستعظام، والتعجب، والدهشة، وهو قول بعض المفسرين كالغزنوي وغيره (٣).

وبعد النظر في الأقوال السابقة، يظهر أن الراجح - والله أعلم - هو القول الثاني، والخامس، وأنه لا تعارض بينهم. ويكون المراد بالاستفهام هو: التعجب والدهشة، والسؤال عن الكيفية. ويشهد لذلك قوله تعالى: حكاية عن زوجة إبراهيم - عليه السلام - حينما بُشِّرت بالولد: **(قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ)** (٤)

خامساً: قوله تعالى: **(فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ)** (٥)،مع قوله تعالى: **(وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ)** (٦).

أفادت الآية الأولى:نفي التساؤل، وعدم وقوعه يوم القيامة. والثانية: نصٌّ في إثبات التساؤل ووقوعه، فآل الأمر إلى إثبات التساؤل ونفيه، وهذا يوهم الاختلاف، ولدفع هذا الإبهام أقول: إن الآية الأولى: محمولة على عدم التساؤل عند النفخة الأولى في الصور، وصَعق مَن في السموات والأرض، وأنه في هذا الوقت ينتفي التساؤل.

وأما ثبوت التساؤل ووقوعه، فهو بعد النفخة الثانية، وقيام من في السموات والأرض وهم ينظرون. وهذا محمل الآية الثانية، إذن: فإثبات التساؤل في وقت، ونفيه في وقت آخر، لأن يوم القيامة مواطن متعددة، ومواقف مختلفة. قال محمد بن أبي بكر الرازي: (يوم القيامة مقداره خمسون ألف سنة، ففيه أحوال مختلفة، ففي بعضها يتساءلون، وفي بعضها لا ينطقون لشدة الفزع والهول)(٧). ومَعَ تعدد الوقت تنفك الجهة، ويرتفع التناقض، ويزول الاختلاف.

سادساً: قوله تعالى: **(قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ (٩) وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ (١٠) ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ اِئْتِيَا طَوْعًا أَوْ**

---

(١) انظر: معاني القرآن للنحاس: ج١، ص ٣٩٥. وتفسير القرآن، للسمعاني: ج١، ص ٣١٦. والجامع لأحكام القرآن: ح٤، ص ٧٩.
(٢) المحرر الوجيز: ج٣، ص ١٠٦.
(٣) انظر: باهر البرهان للغزنوي، ج١: ص ٢٨٩. ومفاتيح الغيب: ج٨، ص ٤٢.
(٤) هود: ٧٣.
(٥) المؤمنون: ١٠١.
(٦) الصافات: ٢٧.
(٧) انظر فخر الدين الرازي: مسائل الرازي وأجوبتها، ص ٢٣٨.

كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ (١١) فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ) (١). يدل على أن السموات والأرض وما بينهما خلقت في ثمانية أيام، وقال في موضع آخر: **(الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا)** (٢)، وقال سبحانه: **(وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ)** (٣)، فكيف التوفيق بينها؟

أقول: معنى قوله (في أربعة أيام) أي: في تتمة أربعة أيام. لأن اليومين الذين خلق فيهما الأرض من جملة الأربعة. أو معناه: كل ذلك في أربعة أيام، يعني خلق الأرض وما ذكر بعدها، فصار المجموع ستة، وهذا كقول القائل: (حَوَّطتُ داري في يومين، وكَمَّلتُ مرافقها كلها في عشرة أيام، لا يعني عشرة غير اليومين، بل هي داخلة فيها)(٤). وقال ابن الأنباري: (ومثاله قول قول القائل: خرجت من البصرة إلى بغداد في عشرة أيام، وإلى الكوفة في خمسة عشر يوما، أي: في تتمة خمسة عشر يوماً، فيكون المعنى: إن جميع ما تقدم من خلق الأرض وما بعدها في أربعة أيام) (٥)، وعلى ذلك فلا تناقض ولا اختلاف.

سابعاً: قوله تعالى: **[وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ]**(٦)، مع قوله تعالى: **[فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْمُجْرِمُونَ]** (٧)، وقوله تعالى **[وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا]** (٨)، وقوله تعالى: **[فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْكَافِرِينَ]**(٩)، من: استفهام إنكاري بمعنى النفي، والمعنى: لا أحد أظلم ممن افترى على الله كذباً، ولا أحد أظلم ممن أعرض ...، ولا أحد أظلم ممن منع ذكر الله ... ويرتفع التعارض بتخصيص كل موضع بمعنى صِلَتِهِ، فكأنه قال: لا أحد من المفترين أظلم ممن افترى على الله كذبا. ولا أحد من المعرضين أظلم ممن ذكر بآيات ربه فأعرض عنها. ولا أحد من

---

(١) فصلت: ٩- ١٢.
(٢) الفرقان: ٥٩.
(٣) ق: ٣٨.
(٤) انظر القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب التوحيد والعدل: ج١٦/ ص ٣١٤.
(٥) انظر الشوكاني: فتح القدير، ج٤/ ص ٥٠٧.
(٦) البقرة: ١١٤.
(٧) يونس: ١٧.
(٨) الكهف: ٥٧.
(٩) الزمر: ٣٢.

المانعين أظلم ممن منع مساجد الله. وقال بعض العلماء: هذا استفهام مقصود به التهويل والتفظيع، من غير قصدِ إثباتِ الأظلمية للمذكور حقيقة، ولا نفيها عن غيره (١).

ثامناً: قوله تعالى حكاية عن أهل النار: (**قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ فَاعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَى خُرُوجٍ مِنْ سَبِيلٍ**) (٢)، هذه الآية تدل على أن الناس لهم موتتين وحياتين، بينما جاءت آية أخرى يدل ظاهرها على خلاف ذلك، وهي قوله تعالى: (**لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ**) (٣). وعلى هذا فقد يتوهم مُتوهم على أن بين الآيتين تعارضاً، والجواب من وجهين:

الوجه الأول: إن قوله تعالى: (**لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى**) وصف لأهل الجنة، والضمير في قوله (فيها) للجنة، فيكون المعنى: لا يذوق أهل الجنة في الجنة الموت، فلا ينقطع نعيمهم. وقوله: (**إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى**) للجنس، لا للوحدة، نحو قوله تعالى: (**وَالْعَصْرِ (١) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ** (٢))(٤) وليس في الآية نفي تعدد الموت (٥).

فقوله: (**إلا الْمَوْتَةَ الْأُولَى**) استثناء منقطع لتأكيد نفي ذوقهم الموت الذي ذاقوه في الدنيا، لأن من يدخل الجنة لا يموت أبداً كما ورد في الحديث (٦). فالموتة الأولى في الآية تعني الموت السابق الذي ذاقوه، سواء أكان ذلك مرة أو مرتين، ولذلك فإنه لم يُرد بالأولى موتة واحدة، ونظير ذلك قوله تعالى: (**وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ولا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الأولى ....**) (٧)، أراد الجاهلية السابقة للإسلام، وليس هناك جاهلية أولى ولا ثانية، وعلى هذا فإن قوله: (**إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى**) لا ينافي أنهم كانوا أمواتا مرتين.

الوجه الثاني: إن المراد بالمَوتةِ الأولى التي ذاقوها عند مجيء الأجل وقبض الروح، أما الموتة التي كانت وَهُم في العدم قبل أن يُخلقوا، فذلك موتٌ لا يوصف بأن أحداً قد ذاقه، لأنه لم يُخلَق، وإنما سمي موتاً من حيث إن المعدوم بحكم الميت، كما سمى الله تعالى الكافر ميتاً في قوله سبحانه : (**أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**) (٨)، وقال في حق الكفار وبيان أنهم لا ينتفعون بالحق والهداية كحال الموتى: (**إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا**

---

(١) انظر السيوطي: معترك الأقران في إعجاز القرآن: ج١/ ص ١٠٥. ود. موسى شاهين لاشين: اللآلئ الحسان في علوم القرآن: ص: ١٩٧-١٩٨.

(٢) غافر: ١١.

(٣) الدخان: ٥٦.

(٤) العصر: ١.

(٥) انظر: ياسر الشمالي: موهم الاختلاف والتناقض في القرآن الكريم: : ص ٦٩٦.

(٦) انظر : صحيح البخاري: كتاب التفسير، سورة مريم، باب قوله: (وانذرهم يوم الحسرة) ج٥/ ص ٢٣٦. وانظر صحيح مسلم شرح النووي: في صفة القيامة والجنة والنار، باب جهنم، ج١٧/ ص ١٨٤.

(٧) الأحزاب: ٣٣.

(٨) الأنعام: ١٢٢.

مُدْبِرِينَ) (١). وعلى ذلك فإن الموت الحقيقي الذي يذوقه الناس إنما هو الموت الذي يَعقُبُ الحياة، فينهي حياة الإنسان وينقله للآخرة، وهذا الموت أخبر الشارع أن له سكرات، وفطرة البشر تكره هذا الموت، لذلك طمأنَ الله أهل الجنة، بأنهم لن يذوقوا هذا الموت في الجنة ألبتة، لأن حياتهم في الجنة خالدة. وعلى هذا فإنه لا مجال لتوهم التنافي والتناقض بين قوله تعالى **(قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ)** وبين قوله تعالى **(لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى)** لما تقدم بيانه(٢).

تاسعاً: أثارت مطبوعات تبشيرية تحت عنوان (هل القرآن معصوم ..؟) وكذلك منشورٌ آخر تحت عنوان: (الباكورة الشهية في الروايات الدينية ..؟) عدة شبهات قابلوا بها بين بعض الآيات، وزعموا أن كل آية تناقض معنى الآية المقابلة لها، وهذه الشُبهات ترديدٌ لما سبق أن أشاعه أسلافهم منذ أكثر من مائة عام تقريبا في كتاب: (الهداية .. أو رسالة الكندي) مما يدل على إفلاسِهِم. ومن هذه الشبهات:

أ. ما زعموه من أن هنال تناقضاً بين قوله تعالى: **(.... لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ))**(٣)، وقوله تعالى: **(وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ)** (٤)، وهذا التناقض لا وجود له إلا في أوهامهم، ويبدو أنهم يجهلون معنى التناقض تماما، فالتناقض من أحكام العقل، ويكون بين أمرين كُلِّيين لا يجتمعان أبدا في الوجود في محل واحد، ولا يرتفعان أبدا في الوجود في محل واحد، ولا يرتفعان أبداً عن ذلك المحل، بل لا بد من وجود أحدهما وانتفاء الآخر، مثل الموت والحياة، فالانسان يكون إما حياً وإما ميتاً، لأن النقيضين لا يجتمعان في محل واحد، وليس في القرآن كله صورة ما من صُوَر التناقض العقلي، إلا ما يدَّعيه الجهلاء أو المعاندون، والعثور على التناقض بين الآيتين المشار إليهما مُحال، لأن قوله تعالى في سورة يونس **(لا تبديل لخلق الله)** معناه: لا تبديل لقضاء الله الذي يقضيه في شئون الكائنات، ويتسع معنى التبديل هنا ليشمل سنن الله وقوانينه الكونية، ومنها القوانين الكيميائية، والفيزيائية، وما ينتج عنهما من تفاعلات بين عناصر الموجودات، أو تغيرات تطرأ عليها، كتسخين الحديد أو المعادن، وتمددها بالحرارة، وتجمدها وانكماشها بالبرودة، هذه هي كلمات الله عز وجل. وقد عبر عنها القرآن في مواضع أخرى بـ: السُنَن، وهي القوانين التي تخضع لها جميع الكائنات، الانسان، والحيوان، والنبات، والجماد. إن كل شيء في الوجود يجري ويتفاعل وفقَ السنن الإلهية، أو كلماته الكلية، التي ليس في مقدور قوةٍ في الوجود أن تُغيرها، أو تعطِّل مفعولها في الكون. ذلك هو المقصود به بـ: كلمات الله، التي لا نجد لها تبديلاً، ولا نجد لها تحويلا. ومن هذه الكلمات أو القوانين، أو السنن الإلهية النافذة طوعاً أو كُرهاً، قوله تعالى: **(كُلُّ**

---

(١) النمل: ٨٠.

(٢) انظر: ياسر الشمالي: موهم الاختلاف والتناقض: ص ٦٩٦-٦٩٧ بتصرف يسير.

(٣) يونس: ٦٤.

(٤) النحل: ١٠١.

نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ... (١٨٥)) (١) فهل في مقدور أحد مهما كان أن يُعَطِّل – سيف المنايا –، ويهبَ كل الأحياء خلوداً في هذه الحياة الدنيا ؟ فكلمات الله - إذن -: هي عبارة عن قضائه في الكائنات وقوانينه المطردة في الموجودات، وسُنَنِه النافذة في المخلوقات. ولا تناقض في العقل ولا في النقل، ولا في الواقع المحسوس، بين مدلول آية (**لا تبديل لكلمات الله**) وآية (**وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ**)، لأن معنى هذه الآية: إذا رفعنا آية، أي: أوقفنا الحكم بها، ووضعنا آية مكانها، أي: وضعنا الحكم بمضمونها مكان الحكم بمضمون الأولى، قال جهلة المشركين: إنما أنت مفتر (٢). فلكل من الآيتين معنى في محل غير معنى ومحل الأخرى. فالآية في سورة يونس (**لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ**) والآية في سورة النحل (**وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ**) لكل منهما مقامٌ خاص، ولكن هؤلاء الحاقدين جعلوا الكلمات بمعنى الآيات، أو جعلوا الآيات بمعنى الكلمات، زُوراً وبهتاناً، ليُوهموا الناس أن في القرآن تناقضاً، وهيهات هيهات لما يتوهمون(٣).

ب. وزعموا كذلك: أن بين قوله تعالى: (**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**) (٤). وقوله تعالى: (**يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ**) (٥) تعارضاً، مع أنه لا تعارض بينهما، لأن الآية الأولى إخبار من الله بأنه حافظٌ للقرآن من التبديل، والتحريف، والتغيير، ومن كل آفات الضَّياع، وقد صدق إخباره تعالى، فظل القرآن محفوظاً من كل ما يمسه مما مسَّ كُتُبَ الرسل السابقين عليه في الوجود الزمني، ومن أشهرها التوراة التي أنزلت على موسى– عليه السلام -، والإنجيل الذي أنزله على عيسى – عليه السلام-. أما الآية الثانية: (**يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ**): فهي إخبارٌ من الله بأنه هو وحده المتصرف في شئون العباد، دون أن يَحدَّ من تصرفه أحد، فإرادته ماضية، وقضاؤه نافذ، يُحيي ويميت، يُغني ويفقر، يُسعد ويشقي، يُعطي ويمنع، لا رادَّ لقضائه، ولا مُعَقِّبَ لحكمه (**لا يسأل عما يفعل وهم يسألون**) (٦) فأين التناقض المزعوم بين هاتين الآيتين.؟ التناقض كان سيكون لو ألغت آيةٌ مَعنى الأخرى، أما ومعنى الآيتين كل منهما يسير في طريق مُتوازٍ مع الطريق الأخرى، فإن القول بوجود تناقض بينهما ضَربٌ من الهذيان المحموم، وماذا نقول حينما يتكلم الحقد الجاهل، ويتوارى العقل وراء الجهالة الحاقدة ..؟ (٧).

جـ. توهموا أن هناك تناقضاً بين قوله تعالى: (**يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ**) (٨) وبين قوله تعالى: (**تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ**

---

(١) آل عمران: ١٨٥.

(٢) انظر: تفسير فتح القدير: ج٢/ ص ٢٣٢.

(٣) انظر د. محمود زقزوق: حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشككين : ص ٦٨، بتصرف يسير.

(٤) الحجر: ٩.

(٥) الرعد: ٣٩.

(٦) الأنبياء: ٢٣.

(٧) د. محمود زقزوق: حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشككين: ص ٧٠. بتصرف يسير.

(٨) السجدة: ٥.

إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ) (١)، ونردُّ على هذه الشبهة التي تَصيَّدوها من اختلاف زمن العروج إلى السماء، فهو في آية السجدة ألف سنة، وهو في آية المعارج: خمسون ألف سنة، ومع هذا الفارق العظيم، فإن الآيتين خاليتان من التناقض، لأنهما عروجان لا عروج واحد، وعارجان لا عارجٌ واحد. فالعارج في آية السجدة: الأمر، والعروج: عروج الأمر. والعارج في آية المعارج: هم الملائكة، والعروج هو: عروج الملائكة، اختلف العارج والعروج في الآيتين، فاختلف الزمن فيهما قِصَراً أو طولا، وشرط التناقض – لوكانوا يعلمون – هو اتحاد المقام (٢).

عاشراً: كانت مسألة الاختلاف في القراءات القرآنية من المسائل التي اتخذها عدد من المستشرقين مُسوغاً للطعن في القرآن الكريم، وراحوا يصفون القرآن وقراءاته بالتناقض والاضطراب، وعدم الثبات، وحاولوا تشكيك المسلمين في ذلك، وكان وراء ذلك كله نفي النبوة والوحي عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، وإنكار أن يكون القرآن بقراءاته من الله – عز وجل -، من أجل هذا كله حاولتُ أن أبين مقاصد الاختلاف في القراءات القرآنية، وكيف ساهم الاختلاف في القراءات القرآنية في تعدد المعاني واتساعها:

أ. كما في قوله تعالى: (**فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللّهُ مَرَضاً وَلَهُم عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ**)(٣). قرأ عاصم وحمزة والكسائي (**يَكْذِبُونَ**) (بفتح الياء وتسكين الكاف وتخفيف الذال)، وقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر (يُكَذِّبونَ) (بضم الياء وفتح الكاف وتشديد الذال) (٤). فالقراءة بالتخفيف معناها: أنهم استحقوا العذاب الأليم بسبب كَذِبَهم في إظهار الإسلام والإيمان، وهم في باطنهم كافرون. فهم كاذبون في قولهم: (**آمنا بالله وباليوم الآخر**). والقراءة بالتشديد معناها: أنهم استحقوا العذاب الأليم بسبب تكذيبهم النبي - صلى الله عليه وسلم -. فحاصل القراءتين أن المنافقين سيعذبون العذاب الأليم بسبب كذبهم وتكذيبهم، ففي القراءتين تنوع في المعاني، إذ بينت إحدى القراءتين أنهم كاذبون في أخبارهم، وبينت القراءة الأخرى بأنهم يُكَذِّبون النبي - صلى الله عليه وسلم - وما جاء به من عند الله تعالى، وبهذا اتسعت المعاني بتعدد القراءات، من غير تناقضٍ أو تباينٍ في المعاني.

ب. وكذلك في قوله تعالى: (**يسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبيِّنُ اللّهُ لَكُمُ الآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ**) (٥) قرأ حمزة والكسائي (فيهما إثم كثير) بالثاء، وقرأ الباقون (إثم كبير) بالباء(٦).
بالباء(٦).

---

(١) المعارج: ٤.

(٢) المرجع السابق: ص ٧١، بتصرف يسير.

(٣) البقرة: ١٠.

(٤) انظرابو بكر بن مجاهد: السبعة في القراءات: ص ١٤٣. وابن الجزري: النشر في القراءات العشر: ج٢/ ص ٢٠٧.

(٥) البقرة: ٢١٩.

(٦) تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن: ج٩/ ص ٢٣. والنشر: ج٢/ ج٢/ ص ٢٢٧.

فمعنى قراءة حمزة والكسائي (إثم كثير): أن شرب الخمر تَحدُثُ معه آثام كثيرة، من لَغَطٍ، وتخليطٍ، وسَبٍّ، وأَيمانٍ فاجرة، وعداوة، وتفريط في الفرائض، وغير ذلك، فوصف الإثمُ بالكثرة، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: (**إنما يريد الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللّهِ وَعَنِ الصَّلاَةِ فَهَلْ أَنتُم منتهون**) (١)، فذكر أشياء من الإثم (٢).

يقول أبو حيان: (ووصف الإثم بالكثرة إما باعتبار الآثمين، فكأنه قيل: فيه للناس آثام، أي لكل واحد من متعاطيها إثم، أو باعتبار ما يترتب على شربها من توالي العقاب وتضعيفه، فناسب أن يُنعَتَ بالكثرة، أو باعتبار ما يترتب على شربها مما يصدر من شاربها من الأفعال والأقوال المحرمة، أو باعتبار من زوالها من لدن كانت إلى أن بيعت وشريت، فقد "لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخمر، ولعن معها عشرة: بائعها، ومبتاعها، والمشتراة له، وعاصرها، ومعتصرها، والمعصورة له وساقيها، وشاربها، وحاملها، والمحمولة له، وآكل ثمنها" فناسب وصف الإثم بالكثرة بهذا الاعتبار) (٣). أما معنى قراءة (إثم كبير) فهو من الكِبَر والعِظَم، أي: فيها إثم عظيم، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: (**الذين يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يغفرون**) (٤)، وفي هذا يقول الزجاج: (فأما الإثم الكبير الذي في الخمر فَبَيِّن، لأنها تُوقع العداوة والبغضاء، وتحول بين المرءِ وعقله الذي يُميز به، ويعرف ما يجب لخالقه) (٥). فحاصل القراءتين هو التأكيد على تحريم الخمر وذمها، لعظيم إثمها وعقوبتها، وكذلك لكثرة آثامها، فلا تناقض بين القراءتين، لأنهما في ذم الخمر، وتقبيح شاربها، فكل قراءة بينت أمراً هو فيها، وهو من باب الاتساع في المعاني الذي لا يقتضي التضاد والتباين، وكلتا القراءتين مُرادٌ لله عز وجل، وفي ذلك يقول أبو حيان: (ذكر بعض الناس ترجيحاً لكل قراءة من هاتين القراءتين على الأخرى وهذا خطأ، لأنَّ كلاً من القراءتين كلام الله تعالى، فلا يجوز تفضيل شيء منه على شيء من قِبَلِ أنفسنا، إذ كله كلام الله تعالى) (٦) وكذلك كل القراءات القرآنية المتواترة.

وبعد:

فإن ما يأتي في القرآن مُوهماً الاختلاف أو التضارب، هو من قَبيل التشابة الذي يرِدُ وكأنه أخفى مَعنى، أو سترَ مفهوماً قد يُوهم بوجود إشكال، إلا أن هذا ضربٌ من أروع ضروب البلاغة العربية، ولا يظهر جمال اللغة العربية وروعتها وفصاحتها إلا مع هذا التشابة، إذ يتمثل فيه الكثير من أنواع البلاغة العربية من مجازاتٍ، وكناياتٍ، وإشاراتٍ، وتلويحاتٍ، وهو أسلوب

---

(١) المائدة: ٩١.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ج١/ ص ٢٦١. والموضح في تعليل وجوه القراءات السبع: ص ٣٠٢.

(٣) أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط: ج٢/ ص ١٥٧-١٥٨. وانظر جامع الترمذي: حديث رقم: (١٢٩٥). وقال: غريب.

(٤) الشورى: ٣٧.

(٥) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه: ج١/ ص ٢٩٢.

(٦) أبو حيان: البحر المحيط: ج٢/ ص ١٨٥ .

مُستملَحٌ عند العرب، حتى يكون القرآن متحدياً بطبيعته في أي من نوعيه: الواضح منه، أو المشكل فيه، الموهِمُ للاختلاف والتعارض.

وعندما يأتي الكلام على خِلافِ ما يقتضي الظاهر، فان ذلك لونٌ من ألوان البلاغة، يقتضي إعمال الفِكر وتنشيطِهِ، ويدعو إلى التدبر، وسَبرِ أغوارِ النص، لاستخلاصِ المعنى المقصود، والوصول إلى مايهدف إليه، ومن هذا المنطلق، يظلَ القرآنُ مجالاً رحباً للبحث والتَّقصي، والنظر الثاقبِ في تَدَبُّرِهِ وفهمه. [غير أن الذي لا ينبغي أن يَغرُبَ عن خواطرِ المؤمنين، وأن يكون أبداً لِزاماً لأفكارهم، هو أن يُفَرقوا بين الرأيِ المُغرِض، والرأيِ الأحمق ,والرأيِ الجاهل، وبين الرأيِ المُتَروِّي الذي يلتزمُ حدودَ اللغة، ويستصحبُ مقاصدَ الشريعة] (١).

الخاتمة

على ضوء من الدراسة السابقة، أود أن أُسجل أهم النتائج التي توصلتُ إليها، وتتلخص فيما يلي:

١. إن قضية التعارض الظاهري بين آيات القرآن من أخطر القضايا وأهمها، إذ أضحت هذه القضية ذريعةً للمؤولين الذين أساءوا التأويل، والطاعنين الذين يُثيرون الشكوك والشبهات حول القرآن الكريم.

٢. إن التعارض بين آيات الكتاب الكريم بمعناه اللغوي والحقيقي أمر غير وارد، بل غير مقبولٍ عقلاً ولا شرعاً، لكن بالمقابل لا يمكن نفي وجود تعارض بين بعض الآيات القرآنية من حيث الظاهر فحسب، ونقصد بذلك التعارض الذي قد يبدو لقارئ كتاب الله، بين بعض آيات الكتاب العزيز، وخاصة للقارئ غير المتخصص، أوغير المتمكن من علوم الشريعة عموما، وعلم التفسير على وجه الخصوص.

٣. إن البحث المتأني في مضامين القرآن الكريم وأسلوبه ومقاصده، سيقودنا حتماً إلى النتيجة التي وصل إليها أسلافنا بفطرتهم وذوقهم البياني، وهي: الانسجام التام بين أقوال القرآن وبَيِّناته، ولو كان في القرآن تناقضٌ أو تعارض، لكانت العرب في أيامه - عليه الصلاة والسلام - إلى معرفة ذلك أسبق، فلما رأيناهم قد عدلوا عن ذلك إلى غيره من الأمور، علمنا زوال التناقض والتعارض عنه، وسلامته مما زعموه.

٤. إن الذين أثاروا دعاوى التعارض والتناقض بين آيات القرآن الكريم ليس لهم سندٌ مقبول، ولم يستندوا إلى شُبهةِ عِلم، وغاية الأمر أنهم حاولوا أن يلبسوا على ضعاف الإيمان، بلجوئهم إلى اقتطاع الآيات من سياقها، وسباقها، واتباع المتشابه ابتغاءَ الفتنة، من غيرِ رجوعٍ إلى أهل العلم، أو استعمال أهل اللغة التي نزل القرآن العظيم بها، ولو اتبعوا منهجاً

---

(١) أحمد حسن الباقوري: مع القرآن: ص ٨٠. وانظر د. السيد أحمد عبد الغفور عطار: قضايا في علوم القرآن تعين على فهمه: ص ٢٥٢ .

سليماً لعرفوا أن ليس ثمت تناقض، أو تعارض بين نصوص القرآن، فهي نسيج متلاحم، لا خَلَلَ فيه ولا اضطراب.

ثبت المصادر والمراجع

- الإسكافي، الخطيب. (تـ ٤٢٠هـ). درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز. دار الآفاق الجديدة. بيروت.
- الأسنوي، الشافعي. جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي القرشي. (تـ ٧٧٢هـ). نهاية السول في شرح منهاج الوصول. (١٤٠٥هـ). ط١. دار الكتب العلمية. بيروت.
- الأندلسي، ابن حزم. الحافظ أبو محمد علي بن حزم. (تـ ٤٥٦هـ). الظاهري. الإحكام في أصول الأحكام. ط دار الحديث. القاهرة.
- الأندلسي، الغرناطي. أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي الشهير بأبي حيان. (تـ ٧٥٤هـ). تفسير البحر المحيط. ط٢. دار الفكر. بيروت.
- الأنصاري، شيخ الإسلام زكريا. (تـ ٩٢٦هـ). فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن. ط١. حققه د. عبد السميع محمد أحمد. الرياض.
- الأنصاري، أحمد مكي. الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين. (١٣٩٣هـ). دار الاتحاد العربي للطباعة. توزيع دار المعارف. مصر.
- الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار. (تـ ٧٥٦هـ). شرح العضد على مختصر ابن الحاجب.. طبعة دار الكتب العلمية. بيروت.
- ابن أنس، الأصبحي. الإمام مالك. (١٧٩هـ). الموطأ. صححه ورقمه محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي. القاهرة.
- ابن الأثير، مجد الدين. المبارك بن محمد الجزري. (ت ٦٠٦هـ). النهاية في غريب الحديث والأثر. ط١. تحقيق. محمود الطناحي وزميله.
- ابن الزبير، الغرناطي. أبو جعفر أحمد بن إبراهيم. (تـ ٧٠٨هـ). ملاك التأويل. ط١. تحقيق. سعيد الفلاح. دار الغرب الإسلامي. بيروت.
- ابن الجزري، محمد بن محمد. (تـ ٨٣٣هـ). النشر في القراءات العشر (بدون تاريخ). تصحيح ومراجعة. على محمد الضباع. دار الفكر. بيروت.
- ابن حنبل، أحمد. (تـ٢٤١هـ). الرد على الزنادقة والجهمية. المطبعة السلفية. القاهرة.
- ابن حنبل، أحمد. (ت ٢٤١هـ). المسند. المطبعة الميمنية. القاهرة.

- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (تـ ٨٠٨هـ). المقدمة. ط دار الكتاب اللبناني. بيروت.
- ابن سعد، محمد بن سعد. (تـ ٢٣0هـ). الطبقات الكبرى. تحقيق: إحسان عباس. دار صادر. بيروت.
- ابن علي السبكي، تاج الدين عبد الوهاب. (ت٧٧١هـ). الإبهاج في شرح المنهاج. ط١. وقد أتم به شرح والده تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي. (تـ ٧٥٦هـ). طبعة دار الكتب العلمية. بيروت.
- ابن علي السبكي، تاج الدين عبد الوهاب. (تـ ٧٧١هـ). شرح المحلي. جلال الدين محمد بن أحمد. (ت ٨٦٤هـ). على جمع الجوامع. طبع الحلبي. مصر.
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري. (تـ ٢٧٦هـ). تأويل مشكل القرآن. ط٢. شرح السيد أحمد صقر. دار الكتب العلمية. بيروت.
- ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي. (تـ٦٢٠ هـ). روضة الناظر وجنة المناظر. دار الفكر العربي. القاهرة.
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى. (تـ ٣٢٤هـ). السبعة في القراءات. ط٣. تحقيق. د. شوقي ضيف. دار المعارف. القاهرة.
- ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن علي. (تـ٧١١هـ). لسان العرب. ط٣. دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان.
- أبو إسحق، الزجاج. (ت ٣١١هـ). معاني القرآن وإعرابه. ط١. شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي. عالم الكتب. بيروت.
- أبو العينين، بدران. أدلة التشريع المتعارضة ووجوه الترجيح بينها. مؤسسة شباب الجامعة للطباعة. الإسكندرية.
- الباقوري، أحمد حسن. مع القرآن. المطبعة النموذجية. القاهرة.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. (تـ ٢٥٦هـ). صحيح البخاري. وهو مع شرحه فتح الباري. تحقيق: سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز. ومحب الدين الخطيب. المطبعة السلفية. القاهرة.
- البرزنجي، عبد اللطيف. التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية. دار الكتب العلمية. بيروت.
- التفتازاني، مسعود بن عمر بن عبد الله. (تـ ٧٩٣هـ). التلويح على التوضيح. المطبعة الخيرية. مصر.

- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي. (تـ ٤٦٣هـ). الكفاية في علم الرواية. ط١. مطبعة السعادة. القاهرة.
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي. (تـ ٤٦٣هـ). الفقيه والمتفقه. دار الكتب العلمية. ط١. بيروت.
- الخطيب العمري، محمد أمين خير الله. (تـ ١٢٠٣هـ). تيجان البيان في مشكلات القرآن. ط١. دراسة وتحقيق: حسن مصطفى الزرو. جامعة الموصل.
- الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل. سنن الدارمي. (١٩٨٧م). ط١. تحقيق: فواز أحمد. وزميله. دار الريان للتراث. القاهرة.
- الرازي، فخر الدين بن عمر. (تـ ٦٠٦هـ). مسائل الرازي وأجوبتها من غرائب آي التنزيل. تحقيق: ابراهيم عطوة. مطبعة الحلبي. القاهرة.
- الرازي، فخر الدين بن عمر. (تـ ٦٠٦هـ). مفاتيح الغيب الشهير بالتفسير الكبير. ط٣. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- زايد، عبده. عكس الظاهر في ضوء أسلوب القرآن الكريم ولغة العرب. ط١. دار الصحوة للنشر والتوزيع. القاهرة.
- الزبيدي، محمد مرتضى. (تـ ١٢٠٥هـ). تاج العروس من جواهر القاموس. ط١. المطبعة الخيرية. القاهرة. نشر دار ليبيا للنشر. بنغازي.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر. (تـ ٧٩٤هـ). البرهان في علوم القرآن. ط١. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية. بيروت.
- زقزوق، محمود حمدي. وزملاؤه. حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشككين. ط٢. القاهرة.
- الزمخشري، محمود بن عمر. (تـ ٥٣٨هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. ط ٣. دار الريان للتراث. القاهرة.
- زيد، مصطفى. النسخ في القرآن الكريم. ط٣. دار الوفاء. مصر.
- السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل. (ت٤٩٠هـ). أصول السرخسي. تحقيق: أبي الوفا المراغي. مطابع دار الكتاب العربي. القاهرة.
- السوسوة، عبد المجيد محمد إسماعيل. منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث. ط١. دار النفائس. الأردن.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (تـ ٩١١هـ). الإتقان في علوم القرآن. ط٣. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. مكتبة دار التراث. القاهرة.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (تـ ٩١١هـ). الدر المنثور في التفسير بالمأثور. ط١. دار الفكر. بيروت.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. (تـ ٩١١هـ). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. ط١. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (تـ ٩١١هـ). معترك الأقران في إعجاز القرآن. تحقيق علي البجاوي.
- سلطان العلماء، عبد العزيز بن عبد السلام السلمي. (تـ٦٦٠هـ). الفوائد في مشكل القرآن. تحقيق: سيد رضوان علي الندوي. طباعة وزارة الأوقاف. الكويت.
- الشاطبي، أبو إسحق. (تـ ٧٩٠هـ). الإعتصام. ط١. تحقيق: سليم بن عيد الهلالي. دار ابن عفان. السعودية.
- الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى اللخمي. (تـ ٧٩٠هـ). الموافقات. ط٦. دار الفكر العربي. القاهرة.
- الشريف المرتضى، علي بن الحسين الموسوي العلوي. (تـ ٤٣٦هـ). أمالي المرتضى. ط١. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي.
- الشمالي، ياسر. موهم الاختلاف والتناقض في القرآن الكريم. رسالة ماجستير لقسم الكتاب والسنة. كلية الدعوة وأصول الدين. جامعة أم القرى. مكة.
- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار. (تـ ١٣٩٣هـ). أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. مطبعة المدني. مصر.
- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار. (تـ ١٣٩٣هـ). دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب. مؤسسة قرطبة. القاهرة.
- الشوكاني، محمد بن علي. (تـ ١٢٥٠هـ). إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. (١٩٣٧م) ط١. تحقيق: شعبان إسماعيل. طبع مصطفى البابي الحلبي. مصر.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. (تـ ١٢٥٠هـ). فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير. ط١. الحلبي. القاهرة.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. (تـ ٣١٠هـ). جامع البيان عن تأويل آي القرآن. ط٢. مطبعة الحلبي. القاهرة.

- العبادي، أحمد بن قاسم. الآيات البينات على شرح جمع الجوامع للمحلي. (تـ ٩٤٤هـ). المطبعة الكبرى. القاهرة.
- عبد الغفور عطار، السيد أحمد. قضايا في علوم القرآن تعين على فهمه. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.
- العجيلي، سليمان بن عمر. الشهير بالجمل. (تـ ١٢٠٤هـ). حاشية الجمل على الجلالين. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- العمادي، أبو السعود محمد بن محمد. (تـ٩٥١هـ). إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم. مطبعة عبد الرحمن محمد. القاهرة.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. (ت ٥٠٥هـ). المستصفى من علم الأصول. طبعة دار الكتب العلمية. بيروت.
- الفرفور، محمد صالح. مدارك الحق. السنة الشريفة ومباحثها. دمشق.
- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. (تـ ٨١٧هـ). القاموس المحيط. ط٤. المكتبة التجارية. القاهرة.
- القاضي المعتزلي، عبد الجبار. (تـ ٤١٥هـ) تنزيه القرآن عن المطاعن. تحقيق: عدنان زرزور. دار النهضة الحديثة. بيروت.
- القاضي المعتزلي، عبد الجبار. (تـ ٤١٥هـ). متشابه القرآن. تحقيق: د. عدنان زرزور. دار التراث. القاهرة.
- القاضي المعتزلي، عبد الجبار. (تـ ٤١٥هـ). المغني في أبواب التوحيد والعدل. الجزء السادس عشر. (إعجاز القرآن). تحقيق: أمين الخولي. دار الكتب.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. (تـ٦٧١هـ). الجامع لأحكام القرآن. تصحيح: أحمد البردوني. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- القزويني ابن ماجة، أبوعبد الله محمد بن يزيد. سنن ابن ماجة. (ت ٢٧٥هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. المكتبة العلمية. بيروت. بدون تاريخ.
- القسطلاني. أبو العباس أحمد بن محمد. (تـ ٩٢٣هـ). ط٦. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري. المطبعة الكبرى. مصر.
- القيسي، مكي بن أبي طالب. (تـ ٤٣٧هـ). الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. ط٢. تحقيق: د. محيي الدين رمضان. مؤسسة الرسالة. بيروت.

- الكناني، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مطرف. (تـ ٤٥٤هـ). القرطين. ط١. مكتبة الخانجي. القاهرة.
- لاشين، موسى شاهين. اللآلىء الحسان في علوم القرآن. مطبعة دار التأليف. القاهرة.
- المرادي، الحسن بن قاسم. (تـ ٧٤٩هـ). الجنى الداني في حروف المعاني. ط١. تحقيق: د. فخر الدين قباوة وزميله. دار الكتب العلمية. لبنان.
- الملطي، محمد بن أحمد بن عبد الرحمن. التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع. تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري. المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة.
- المهدوي، أبو العباس. (ت ٤٤٠هـ). الموضح في تعليل وجوه القراءات السبع. دراسة وتحقيق: سالم قدوري الحمد. كلية الآداب. جامعة بغداد.
- موسى، محمد يوسف. القرآن والفلسفة. ط٢. نشر دار المعارف. القاهرة. دار الكتاب العربي. بيروت.
- النجار، سيد صالح عوض. دراسات في التعارض والترجيح عند الأصوليين. دار الطباعة المحمدية. القاهرة.
- النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود. (تـ٧١٠هـ). كشف الأسرار شرح المنار. طبعة دار الكتب العلمية. بيروت .
- النيسابوري، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي. (تـ٤٦٨هـ). أسباب النزول. ط١. شرح وتحقيق: رضوان جامع رضوان. مكتبة الإيمان. المنصورة.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج. (تـ ٢٦١هـ). الجامع الصحيح بشرح النووي. مؤسسة مناهل العرفان. بيروت.
- الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام. (تـ ٢٢٤هـ). غريب الحديث. ط١. بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية. بحيدر آباد الدكن. الهند.

دوريات

- الديواني، طه. (١٤١٢هـ). "دعوى التناقض بين نصوص القرآن الكريم". مجلة رسالة القرآن. (٧). إيران. ص ١٥.